در ظهر ورق اول جازه ابوالحسن بن احمد
مؤلف کتاب بخط خودش مثبتی از علما عصر
خود مشهود است

در ظهر کتاب ثالث نیز اجازه
حبیب الله بن علی لطیف کلکار
نسخه محمد بن عبدالحی داده میشود

۸۷۸۱ - بی

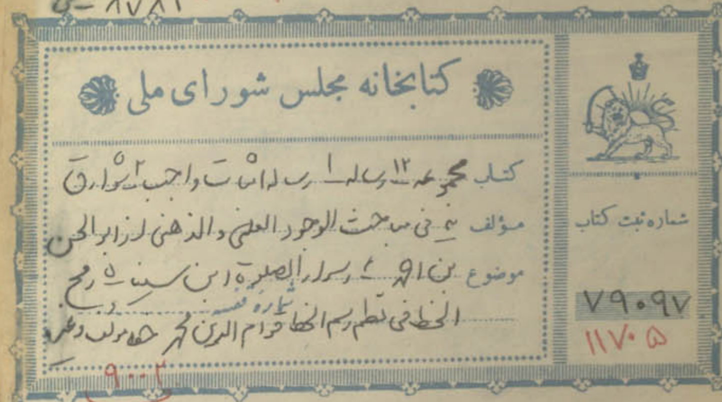
کتاب مجموعه ۱۲ رساله ۱ رساله اثبات واجب ۲ شوارق
مؤلف ۳ فی مبحث الوجود العلمی والذهنی لزابوالحسن
موضوع بن احمد ۴ رسالة الصیرة ابن سینا ۵ رح
الخطائی تطم رسم الخط خواجه الدین محمد حط مولف ...





در ظهر ورق دوم اجازه ابوالحسن بن احمد
مؤلف کتاب بخط خودش بکی از علمای عصر
خود مسطور است

در ظهر کتاب تالث سیزده اجازه
حبیب الله بن علی الطبری
نسخه اجازه عبدالحی







در ظهر ورق دوم اجازه ابوالحسن بن احمد
مؤلف کتاب بخط خودش یکی از علماء عصر
خود مشهود است

در ظهر کتاب ثالث نیز اجازه
حبیب الله بن علی ...
نسخه خوبی عبدالحی ...

نبراس الضیاء ... ذوالفصلین ... محمد باقر
مشهور بمیرداماد

... در ... محسن فیض

... فی المعاد

صادق ۱۹۵   فقیه ۱۹۵   کمیعص ۱۹۵   ۱۹۵

الغبیک میرزا

هر چند ملک حسن بزر نگین است
شوخی مکن که چشم بتان در کمین است

بابا نصیر

گذشتم از طلب هر چه بود و آسوده

آن بکه گر اصل بود باقی ماند

مولانا محمد نصرالله

باسم کامل

گرچه اغیار همه پیش از ما رفته اند و رخ جانان دیده
کرده ایم از همه آه و رخ یار ما تماشا بهزاران دیده

مولانا حسین

باسم بدیع

مولانا علاء الدین محمد

باسم سلطان محمد

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم

اثبات الواجب من الكلام في الكلام ومنتخب الرسالة لذي الاعلام فاتحة
بالخير الجهير حمد الاله للصور صور ما صدر منه من صدر الصدور الى لمع الصور على
الواح الصدور الهادي انظار الانظار بصحيح الانظار بلا نظر الى مناظر النقيض ومعارج
النور ثم الصلوة على فاتح مصاريع النجاح ومورى مصابيح الفلاح باثبات الواجب في
الرسالة على الحق المبين ونصبهم حقيقة الفلالة بقواطع البراهين سيما دليلنا وهادي
سبيلنا محمد محمد بارى العالمين وافضل النبيين والمرسلين وآله دلائل البرايا
الى منازل المآرب ووسائل المنتهى الى درى المراتب صلوة ما فتح لنوائب
الصور ما قسم ان يعبر ما في القبور **وبعد** فلما امرنا بادئا بشكر الآلاء والحمد على نعمائه و
والظهار اياديه في كل واد والتحدث عنها على رؤوس الاشهاد فابلاغ كلمة واما
بنعمة ربك فحدث فحدث اذن البر عند البارى الصمد آدى الحقيقة الحسن
ابن الحمد او تياكتابها بمنهاوسف باثبات الواجب من انها صديقا بلا تجرد
الكتاب وقولا راه بلا ارادة وارتياب بانه وفقني الله للتامل في اثبات وجوب
الواجب وادلتها التي استقربها الحكماء والمتكلمون وامارتها التي استخرجها النظار
والمتاخرون من ما افاده المحققون واراده المدققون فاسعت منها حقق انظار
ونظرت اليها نظر اتقان فعاد لى صدره التوفيق الى مفاجعة عرائس لم يطمثهن
انس ولا جان ومسايرة نفائس لم يكشف ستاره فقابلها سارة اذكى الفطناء ر

بالنظر

ما بنظر الى ذاته فقط وهو ظاهر ان هذا الاحتمال اذا لم يبطل لم يبطل
المفتض بالتمام وبهذا ان لا ينسد باب اثبات الصانع لانه يجوز العقل
ان يوجد الممكن للرجحان الذاتي المذكور فاقول في دفعه لو وجد الممكن بهذا
الرجحان فيرجح وجوده في نفس الامر اليه فهذا الرجحان الواقع ان كان مقتضى
ذات الممكن لزم المحذور المذكور بتمامه وان لم يكن مقتضاها احتاج الى
خارج فالممكن في وجوده احتاج الى خارج ولم يكف الرجحان الذاتي
في وجوده واذا احتاج الى امر خارج لم يكن له بد من موجد موجب على ما مر ثم
اقول مستدلا الاصل الدعوى لا يجوز ان يوجد الممكن للرجحان الذاتي اذ لو
وجد به في زمان فان كان امكنه ان يبقى معدوما في ذلك الزمان مع بقاء الرجحان
من جميع الوجوه بحاله وجاز ان يوجد في فرض الانعدام ام لم يوجد في فرض
الوجود لزم امكان الرجحان وقوع المرجوح مرجوحا وان لم يمكنه كان واجبا
ولم يستند هذا الوجوب الا الى الذات فيلزم ان يكون دائما فلم يكن ممكنا تاما
حتى يظهر انه ممتاز عن الدلائل السالفة وامتن منها في باب
ان الممكن ما لم يجب وجوده عن علته لا يوجد لانه ان لم يترجح الشيء وجوده
ضرورة وان ترجح ولم يجب فرضنا وقوعه تارة وعدمه معه اخرى فان تساوى
الرجحان في الحالين لزم الترجيح بلا مرجح وان انضم اليه امر جاء الوجوب الى
الرجحان كان ما يصف على انا نعقد الكلام الى هذا المنضم فنقول ان لم يجب

بفرضنا وقوعه معه تارة وعدمه اخرى فيجب بفرض وجوده مرجح آخر فيحقق
وينقل الكلام اليه حتى يتسلسل وان وجب لزم خلاف المفروض من سقوطه
بوجوه الاول انه يجوز ان يمتنع فرض وقوعه تارة وعدمه اخرى في ان الممكن عليه
بالكلية كالزمان على مذهب الحكماء فانه مع امكان ان لا يوجد اصلا لا يجوز
له ان يوجد تارة وينعدم اخرى لاستلزام عدمه على هذا الوجه وجوده عندهم
فان قلت بفرض عدم ذلك الممكن يكون وجوده وفي زمانه بدله لا في زمان آخر
قلت فح لم يحتج الى مرجح آخر اصلا ولم يلزم خلاف المفروض لان الواقع
هو الوجود الراجح فاشترط ما سبق علمك سلمنا انه يجوز لذاته الوجود تارة
والعدم اخرى لكن لم لا يجوز ان يمتنع لذاته الرجحان في الازمنة التالية
الى وقوع المرجحات المذكورة بناء على وقوع التقديرات المذكورة وظاهر انه
يمتنع اجتماعهما فالواقع انما هو واحد منها ويكفيه مرجح واحد اقول كما ان
المرجح فاما انه ايضا يجوز الاشياء وانقلاب الممتنع ممكنا والترجيح بلا مرجح
دائما ضرورة وكل من التقديرات ممكنة في نفس الامر من غير ان يحدث شيء آخر
من خارج اصلا والفرض عدم الانتهاء الى الوجوب ولا يصح ذلك الا بوقوع تلك
المرجحات الغير المتناهية والا لزم امكان الترجيح بلا مرجح لا يقال بعلية
منع تلك التقديرات لانا نقول انا نسلم ليس لذات الممكن ولا للمرجحات التي
لعدم الانتهاء الى الوجوب فاذا استند الى الممتنع ان يوجد في بعض الاوقات

كان

كان على الايراد الاول بلا زيادة ثم اقول لكن ان نستنبط من هذا دليلا على اصل المطلب
احقق والطف تقريره انه ما لم يبلغ الرجحان الى حد الوجوب امكن للممكن ان
ينعدم مع بقاء الرجحان بحاله فامكنه ان ينعدم في بعض اوقات الرجحان ويوجد
في بعض فنفرضه في النصف الاول معدوما وفي النصف الثاني موجودا فيجب ان
يكون للنصف الثاني مرجح بالفعل على النصف الاول حتى يكون هذا الفرض في
الواقع وظاهر ان عكس هذا الفرض ايضا ممكن فيجب ان يكون للنصف الاول
رجحان على النصف الثاني بالفعل فيلزم رجحان كل من النصفين على الآخر هف
تامل الثالث انه يجوز ان يكون تلك المرجحات امورا اعتبارية فلا باس
بعدم تناهيها الرابع انه يجوز ان لا يكون بين تلك المرجحات ترتب اقول
لما كان حدوث كل مرجح مختصا بزمان لا يوجد فيه مرجح آخر على ما علم سابقا
ما طوينا [illegible] بين المرجحات ترتب باعتبار ازمنة حدوثها ويكفي ذلك في الترتب
في اجراء برهان التطبيق على ما سبق على انا نقيم ادلة تبتنى على استحالة وقوع الامور
الغير المتناهية وان لم تترتب احادها اصلا الخامس انه يجوز ان يكون تلك المرجحات
غير مجتمعة في الوجود اقول ظهر لك انه يجب اجتماع تلك المرجحات في اول زمان
الرجحان او في آخره ثم اقول لو جعل محدود ذات المرجحات الى غير النهاية من
انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين هما اول زمان الرجحان وآخره انه يمنع هذا
الايراد وما قبله بوجه آخر ان ذلك انه يجوز ان يكون تلك المرجحات متصلة

كالتعالي او ازل الزمان والحركة ولا استحالة فيه اصلا بعد انه يجوز ان يكون ذلك الرجحان انما
فلا يمكن تقسيمه الى زمان الوجود وزمان العدم اقول لك ان تستدل على الدعوى بانه
لو وجد الممكن بمجرد الرجحان في زمان فاما ان يمكن له ان يبقى معدوما مع تلك الرجحان او
كما له من غير ان يحدث امر من المؤثرات حال العدم الا ما كان حال الوجود اولا
يمكن فعلى الثاني كان الممكن واجبا وهو المطلوب وعلى الاول امكن وقوع الموجود
مرجوحا وهو محض ضاهر اقول بوجه آخر الممكن اما ان يجتمع علته جميع شرائط التاثير
اولا وعلى الثاني امتنع وجوده لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط وعلى الاول
وجب وجوده اذ لو لم يوجد كان عدمه لعلة فيكون انتفاء علة العدم من شرائط الوجود
فلم تجتمع وجوده جميع شرائط التاثير هف ويمكن ان يقال ان انتفاء علة العدم شرائطه
انما يكون شرطا لو كانت تلك العلة موجبة للعدم اما لو جاز ان يوجد مع بقاء
تلك العلة الى العالم يكن عدمها شرطا وبتقرير بان تلك العلة ان لم ترجح بها العدم
على الوجود اصلا لم تكن علة له وان رجح لم يمكن تحقق الوجود مع بقائها لما علا
من ان العدم [illegible] عليه انه انما يلزم زوال تلك العلة لو كان بعض الرجحان
العدم على سبيل الوجوب اما لو كان على الرجحان وهكذا فلا يمنع
واسع فتامل ثم اقول بوجه آخر ان وجد الممكن بمجرد الرجحان الخارجي
اما ان وجد علة عدمه اولا فعلى الثاني امتنع عدمه ووجب وجوده وعلى الاول
ان لم ترجح علة العدم وجب الوجود وان رجحته فاجتمع الرجحانان فان

تساويا

تساويا امتنع وقوع شيء من الوجود والعدم وان ترجح احدهما وجب وقوعه وامتنع الاخر
وقد فرض الرجحان غير منته الى حد الوجوب في ان قوم اصحاب
الممكن علته الحق ان احتياج الممكن الى العلة لامكانه وهو لازم له فامتنع تاخره بعد العلة
وبسط الكلام في هذه المقدمات الثلث اما الاول فقد خالف فيه اكثر القدماء
من المتكلمين فذهبوا الى ان علة الحاجة هي الحدوث بمعنى ان الممكن انما يحتاج الى العلة في
حدوثه بان يخرج من العدم الى الوجود لا بمعنى انه حدث فصار محتاجا لانه خلاف [illegible] و
فان الاحتياج متقدم على الايجاد المتقدم على الوجود المتقدم على الحدوث لان الحدوث
صفة الوجود وحيث تاخر الصفة عن الموصوف فلو كان الحدوث علة الحاجة تقدم على نفسها
بمراتب اربع بل بمراتب غير متناهية على ما ياتي ان الدور يلزمه تقدم الشيء على نفسه بمراتب
لا تتناهى وعند هذا ظهر ان علة الحاجة على هذا قوة الحدوث لا تتم وقولهم ان
الحدوث علة [illegible] على الباقي مذهب جماعة الى ان العلة هي مجموع الامكان و
الحدوث [illegible] لم يلزم الاحتياج في الممكن القديم فانه يحتاج الى العلة على المذهب الاول
دون الاخير [illegible] اما ان الممكن ان تساوي طرفاه وجوده امتنع وجوده
بنفسه وان ترجح وجوده نظرا الى ذاته لم يكف ذلك الرجحان لما بينا فليس
ما احتاج الى علة البتة واستدل الخصم بان العقل اذا لاحظ امكان الشيء طلب علته
وان لم يلاحظ حدوثه وفيه ان اللزوم العقلي لا يستلزم العلية الا ان يقال ان
المراد ان الامكان يلزمه الاحتياج البتة وان فرض ان وجد بدون الحدوث

بذلك علے هذا اما جعل ان الخلاف وقد ثبت بهذا ما ذكروا واذا اريد اثبات العلية بينهما حقيقة فنقول ان العقل اذا لاحظ الارتباط بين الامكان والحاجة يحكم بان احدهما مقدم على الآخر ولا يحكم بالعكس فيكون الامكان علة اولا يراد بالعلية الا تقدم بهذا الترتيب الثاني واما الثانية فلان الممكن لو زال عنه الامكان كان اما ضروري الوجود لذاته فيجب وجوده واما ضروري العدم كذلك وكونه بهذه الصفة في وقت يستلزم كونه كذلك في جميع الاوقات والامكان اما بخصوص الزمان او بما له مدخل في تلك الصفة فلم يكن لذاته او نرجح الترجيح بلا مرجح انتهى تامل في المطلبين ليتحلل لك جلية الحال وربما قيل اوثق واما الثالثة فاقول لما كان الامكان لازما للممكن ففي كل آن يمكن له لذاته ان ينعدم ولا يكون شيء الا ما يجب له في كل آن امر حافظ لذاته مانع من تطرق الاشيا اليه وليس هو ذاته ضرورة ولا امر اعدوما وقد وجد قبل ذلك لان العقل كاد يجد بداهة ان المعدوم لا يوجد شيئا كذلك يحكم بانه لا يحفظ ذاتا موجودة على الوجه الذي تقتضيه فلا بد من امر موجود معه فاذا هو موجود او هو المطلوب فحينئذ ان ما ومن جوز بقاء الممكن بنفسه لسند لك الى ان البقاء في البناء بعد البناء والسرير بعد النجار وضعفه ظاهر اذ البناء ليس فاعلا للبناء الذي هو التراب المتشكل بشكل معين بل فاعله اما هو التراب بل هو فاعل للحركات التي هي معدات التقيد والتشكل المعين فان قيل ان لم يؤثر علة البقاء لم يكن علة وان اثرت فان اوجد الاول لزم تحصيل الحاصل وان افاد وجودا آخر مع زوال الاول لزم حركة الممكن في

اعادم

الوجه

الوجوب لتحقق الامكان في كل آن وان لم يكن مع زوال الاول اجتمع المثلان مع لزوم الاستغناء في نفس الوجوب الباقي تمام زمانه ووجوده فاقول ان اريد بالتاثير اعطا الوجوب في كل آن او مرة ثانية فنختار الاول لعله التاثير ما يثيره ولا يلزم ان لا يكون علة فانها اي كانت حافظا لذات الممكن بحيث يلزم من انتفائها انتفاء الممكن كفى ذلك في كونها علة وهذا معنى العلية وحقيقتها لا ذلك وان اريد انه اتى ايجاد الممكن كفى ذلك في كونها علة وهذا معنى العلية وحقيقتها لا ذلك وان اريد بالتاثير الاستصحاب المذكور آنفا اخترنا الثاني ومنع الحصر المتفرع عليه بقوله فان افاد الوجوب الاول الخ لما حقيقتها معنى التاثير في ايراد كما تنحي لنا من الراي على وجوب الواجب الاول ان الممكن لما لم يكن له بد من موجد فهو ان كان واجبا لزم المطلوب وان كان ممكنا احتاج الى موجد آخر فان دار لزم تقدم كل منهما على نفسه بمرتبتين بل بالمراتب الغير المتناهية لان العلة مرتبة لها التقدم على المعلول وللكون علة للعلة مرتبة لها التقدم على مرتبة العلة وهكذا وان ذهبت السلسلة الى غير النهاية لزم كون عدد واحد هو عدد احاد السلسلة زوجا وفردا ان كانت متناهيا وعن سقم اليها سواء كان المراد بالزوج والفرد في العرف العام هذا المعنى او اخص بالشاهد وان لم يظهر بيان الاول ان السلسلة اذا كان لها حد رتبي بالاولية وما ينتهي بالثانوية وبالجملة تتعين لكل من احادها مرتبة خاصة من المراتب العددية وبعض من تلك الاحاد واقعة في المراتب الفردية اي لا يتم عدد زوج كالاول

والثالث او الخامس وبعض منها من المراتب الزوجية كالثاني والرابع والسادس
وليس للسلسلة غير تلك الآحاد ومجموع توالي واحدين فرد منه او زوج منه فكل واحد
فردي يليه واحد زوجي وبالعكس فانقسمت السلسلة الى قسمين متساويين فكانت ازواجا
واذا انقص واحد منها بقي سلسلة اخرى غير متناهية لها مبدء فكانت زوجا بعين
ما ذكر واذا كانت هذه زوجا وجب الا يكون السلسلة الاول فردا لزيادتها بواحد
تبين ذلك ان نصف السلسلة الثانية ان ساوى نصف الاول تساوت السلسلتان
وان نقص فلا اقل يكون بواحد فزادت الاول باثنين وقد فرض انها زائدة
بواحد هف لانى الموجود في الواقع انما هو الآحاد وهذا الترتيب وتعيين
المرتبة انما يكون بتعيين العقل وهو لا ينافي باحاطة الجميع لانا نقول ما هو اول او ثالث
او خامس وهكذا اي جميع الآحاد التي هي موجودة في الواقع وكذا الآحاد الواقعة في
المراتب الزوجية وشيا وباني بعين ما ذكر سواء كان اتصف فيها بالتلون والتابع
بحسب الخارج اولا وان لم يكن للسلسلة مبدء بان ذهبت في الجانبين الى غير النهاية
فرضنا لها حدا منقطعا وازدنا الحجة في كل من قسميها الثالث انه لو لم يكن
في الوجود واجب لذاته لذهبت سلسلة الممكنات الى غير النهاية ووجود الآحاد
الغير المتناهية محال لتعين انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين وهو يحتاج بيان اللزوم ان
كل جملة من الآحاد متناهية كانت او لا فيها مجموعان احدهما المجموع الاكثر منه
في تلك الآحاد هو جملة الآحاد بحيث لا يشذ عنها شيء والثاني المجموع الاثنين

اولا

اولا المجموع اقل منه واذا اوردت الآحاد على الخط يوجد بين هذين المجموعين
مجموعات اخر مترتبة كالمجموع الثلثة والمجموع الاربعة وفي السلسلة الغير المتناهية
يوجد بين المجموعين مجموعات غير متناهية فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين لان تلك
المجموعات مترتبة في الاقلية والاكثرية ويزيد بتزايد الوحدات والمجموع الآحاد
حاصر من جانب الاكثرية والمجموع الاثنين في جانب الاقلية لا يقال الموجود
في الواقع هو الآحاد المتفرقة ولا وجود للمجموع الا باعتبار العقل وكذا الترتيب
انما هو بعد اعتبار العقل وملاحظته لانا نقول مساق بيننا ان وجود الآحاد في
الخارج يستلزم وجود المجموع فيه بدون تعمل العقل اصلا وظاهر ان الترتب لازم
لوجود المجموعات لا يقال انما يمتنع انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين لو كان
الحاصران واحدين يوجد بينهما آحاد غير متناهية لا مثل انحصار الموجودات
هذا لانا نقول ظاهر ان عدم تناهي الآحاد يستلزم عدم تناهي المجموعات المترتبة
وعدم التناهي يقتضي ان لا يكون للمجموعات آخر ونهاية وكون المجموع الاكثر
حاصرا يقتضي ان يكون هو آخر المجموعات فيتنافيان لا يقال المجموعات الاخذة
من المجموع الاثنين مجموعات كل واحد منها متناهية وتذهب عددا الى غير
النهاية متصاعدة والمجموعات الاخذة من المجموع الاكثر اي المجموع الآحاد
متنازلة الى غير النهاية ولا تنتهي الى المجموعات الاول اصلا وبالجملة لا تتلاقى
سلسلتي المجموعات كالسلسلة الاولى بل تذهب كل منهما في حد ذاتها الى غير

النهاية لانا نقول لما كان كل مجموع من اى سلسلة كانت بحيث يصدق عليه انه
اكثر من المجموع الابتر واقل من مجموع الآحاد واقع بين هذين المجموعين لانهما
حاصران بحسب الاقلية والاكثرية فما ذكره المولى ممنوع لعدم اقيم عليها الدليل
فلا تتوجه اصلا فاحسن التامل انه مع وضوحه لايخ عن دقة وغموض ومن
نفاسة هذا البرهان انه يدل على امتناع وجود كثرة لا يتناهى وان لم يكن بين
آحادها ترتيب اصلا خلافا للفلاسفة ولم يتفطن احد بمثل هذا البرهان و
الثالث انه لو لم يوجد واجب لذهبت السلسلة الى لا نهاية لكن
وجود كثرة لا تتناهى ممتنع لاستلزام ان يصير المتناهى غير متناه بزيادة واحد عليه
ويوضح هذا بيان اللزوم انه لو وجدت تلك الآحاد معا وجد فيها مجموعات
احدها اكثر المجموعات وهو مجموع الآحاد بحيث لا يخرج منه واحد وثانيها اقلها
وهو الاثنان ويوجد فيها مجموعات مترتبة والمجموعات التى على المجموع الاقل
كالثلثة والاربعة متناهية والمجموعات التى تلى المجموع الاكثر كالناقص
منه بواحد وباثنين غير متناهية فح نقول ليس كل واحد من تلك المجموعات
متناهية لعدم تناهى المجموع الاكثر وما يليه ولا غير متناهية لتناهى المجموع الاقل
وما يليه فهى بعضه ولا كانت تلك المجموعات موجودة فى الخارج فتعين
المجموعات المتناهية فى الخارج وهكذا المجموعات الغير المتناهية وما كانت
تلك المجموعات مترتبة فى الواقع بحسب الاكثرية والاقلية من غير مدخلية لاعتبار

العقل

العقل فيه كما حققنا سابقا كان فى الواقع منفصل بين المجموعات المتناهية
وبين المجموعات الغير المتناهية بان تنتهى آخر المجموعات الاول واول
الثانية ولما كان تزايد المجموعات بواحد بواحد وجب ان يزيد المجموع
الذى هو اول المجموعات الغير المتناهية على المجموع الاول الذى هو
آخر المجموعات المتناهية بواحد والا لم يكن الاول اولا والآخر آخرا فالمتناهى
صار غير متناه بزيادة واحد فيه ويمكن ان يقال ان المجموعات المتناهية
متصاعدة الى غير النهاية اذ بزيادة كل واحد على ما تحته يحصل مجموع متناه
فلا واحد من تلك المجموعات هو آخر المجموعات المتناهية والمجموعات الغير
المتناهية متناهية من غير ان تنتهى الى مجموع هو آخر المجموعات فهناك
سلسلتان من المجموعات لا نهاية لاحديهما ولا تنتهى واحد منهما الى الاخرى
اصلا فلم يلزم ان يصير المتناهى غير متناه بزيادة واحد اصلا وتندفع بانا
لما جعلنا اقل المجموعات واكثرها حاصرين كان كل مجموع واقع فيما
بينهما سواء كان متناهيا اولا والمجموعات الواقعة بينهما مترتبة بتزايد
واحد واحد فلكل مجموع مرتبة خاصة لا يتعداها اصلا ويلزم من ذلك
انتهاء المجموعات الغير المتناهية الى الغير المتناهية فى مرتبة خاصة بزيادة
واحد وكيف هذا ابتنائها لعدم تناهى السلسلة لاقتضاء عدم انتهاء
المجموعات المتناهية محذور آخر لازم من وجود تلك السلسلة فتامل

جدا لجد وهذا البرهان ايضا يبطل وجود الامور الغير المتناهية وان لم يكن
فيها ترتيب وليحمد نشد على النهاية الرابع انه لو انحصر الموجود في الممكن
لذهبت السلسلة لا الى النهاية وهو محال وتمهيد له تقديمين اولهما ان السلسلة
الغير المتناهية من جانب واحد ينقص عن الغير المتناهية من الجانبين بمقدار غير
متناه وهذا كانه ضروري وينبه عليه ذلك اذا انطبقتا على قسم من الغير المتناهية
في الجانبين مطابق احادهما غير الحاصلة وبقي من الثانية قسم آخر غير متناه
بمقدار الحاصل وثانيهما ان السلسلتين الغير المتناهيتين من جانب واحد
لا ينقص مجموعهما عن الغير المتناهية في الجانبين بمقدار غير متناه بل اما
تساويانها او تزايدانها عليها او تنقصان عنها بقدر غير متناه وهذه ايضا
كـ تقتبها في الجلاء والبداهة وينبه عليها انك اذا لاحظت انطباق
كل منهما على قسم من الغير المتناهية في الجانبين فاما ان لا يبقى منها شيء او
يبقى من الثانية قدر محصور بين الحاصرين او ينقص بقدرها اذا تمهد هذا
فنقول لو وجدت سلسلة غير متناهية وكان لنا ان نجد تغيير بعض من
احادها في الواقع من غير اعتبار لاعتبار العقل بانها في المراتب
الفردية كالاول والثالث والخامس لا الى غير النهاية وبعض آخر
بالوقوع في المراتب الزوجية كالثاني والرابع لا الى غير النهاية تحصل
السلسلتان الا غير متناهيتين من جانب واحد فوجب ان لا

ينقص

ينقص مجموعهما عن السلسلة الغير المتناهية لو وجدت بمقدار متناه بحكم المقدمة
الثانية لكن مجموعهما عين السلسلة الاولى الغير المتناهية من جانب واحد فوجب ان
ينقصا عن الغير المتناهية في الجانبين بمقدار غير متناه بحكم المقدمة الاولى
فاجتمع النقيضان في السلسلتين هف وان ذهبت السلسلة في الجانبين
لا الى غير النهاية فرضنا لها مقطعا والزمنا الحكم في كل من القسمين فان كانت
السلسلتان الغير المتناهيتين من جانب انما ينقص مجموعهما عن الغير المتناهية
من الجانبين لو كانتا متوالتي الاحاد لا ان يشتبك احادهما ويدخل
بعضها في بعض كما افهم من هذه السلسلة قلت ط ان عدد الاحاد
الداخلة في السلسلة لا يتجدد ولا ينقص بتواليها ولا بتشابكها مع غيرها
الا ترى انك لو فرضت خروج احاد احدى السلسلتين من بين احاد
الاخرى حصلت سلسلتان متواليتا الاحاد يجري عليهما الحكم المذكور
مع انه لا يتغير عددها فكذا الامر قبل ذلك بحكم عند التحقيق لان مناط هذا
الحكم نفس العدد من حيث هو لا يتوقف كل من قسمي السلسلة الغير المتناهية
من الجانبين الا مشتمل على احاد فردية واحاد زوجية فلينطبق كل من
قسمي السلسلة المفروضة على بعض من قسم من هذه السلسلة حتى ينطبق
تمامها على تمام قسم من هذه السلسلة مثلا ويبقى بعده قسم آخر غير متناه
بمقدار الحاصل لا انا نقول لما كان كل من قسمي هذه السلسلة غير متناهية

وكذا الآحاد الفردية مثلا وجب ان تتساويا كما يظهر عند فرض التطبيق منهما بغير
اسقاط شيء منهما ولو اقيم الدليل على وجوب تساوي الآحاد الفردية مثلا مع
بعض من ذلك القسم لكان المحذور آكد لان زمان وجود الامور الغير المتناهية الذي
لحق بعدد ابطاله لا فادحا في دليلنا فان قلت ما الزمت انما لزمت من وجود
السلسلة الغير المتناهية من جانب واحد مع الغير المتناهية في الجانبين وكذا ان
يمكن الاول دون الثانية ولزم الخلف منها قلت فرض وجود الثانية من قبيل الوهمي
المستعمل في الرياضيات مما ليس لهما مدخل في لزوم المحذور والمنافي في ذلك
مكابرة الصم انه مع حصر الوجود في الممكن يلزم عدم تناهي الممكنات
وهو محال لان كل سلسلة غير متناهية لها مبدأ ينقسم الى آحاد واقعة في المراتب
الفردية وآحاد واقعة في المراتب الزوجية وهما متساويان كما مر فيلزم كون عدة
السلسلة زوجا في الواقع ولما تقدم من ضرورة ان كل عدد ذي نصف يجب
في الواقع ان يعين نصفه بآحاد معينة منها بحيث لا يمكن تحصيله من غيرها فبالنظر
الى توالي هذه الآحاد التي بالفعل السلسلة منها اما ان يحصل نصفها اولا
والثاني محال لما قلنا وعلى الاول يتناهى النصف لانه احد من الآحاد المتناهية
بحسب الواقع من غير مدخلية لاعتبار العقل فيه اصلا كما هو نصف السلسلة على
هذا الوجه متعين منتصف في الواقع فلو لم يكن له نهاية ما بعدها يكون داخلا في
النصف الاول يتوقف هذا النصف تمام آحاد السلسلة فساوى الكل نصفه

من ۲۰

واذا تناهى النصف لزم تناهي الضعف ايضا ضرورة وهو خلاف المفروض مع انه بين
المطلوب فان قلت يجوز ان يمتنع ان يكون للسلسلة الغير المتناهية نصف متوالي
الآحاد بل يحصل نصف منها منه ملكها فلا يلزم تناهيه اصلا قلت نعني بعدد النصف
من حيث العددية متوالي الآحاد ولا نصف ولا نريد به تشابك غيرها معها فمع ان
الآحاد يحصل حصولها وتعين ذلك انه لو جعلت الآحاد الفردية من بين الآحاد
الزوجية لكان كل منها سلسلة غير متناهية متوالية الآحاد هي نصف السلسلة
الاولى فوجب ان يحصل من توالي آحادها مثل نصفها فاحفظ فان علمت في هذا
البرهان انه دقيق يقصر عنه ادراك القاصرين انه مع عدم التناهي يجب
لم يتناه سلسلة الممكن فان كان لها مبدأ تعين كل من آحادها بالوقوع في مرتبة
خاصة من المراتب العددية من غير ان يكون لملاحظة العقل واعتباره مدخل
فيه فان ما هو عاشر الآحاد عاشر في الواقع وان لم يعتبره معتبر في الواقع فاذا
زيد على هذه السلسلة عدة آحاد متناهية مترتبة اشغلت الاولية والثانوية و
اسما بهما ما كان اولا وثانيا او ثالثا او لا يلي هذه الآحاد فيوجد بالنظر في مراتب
عددية لا يكون في الفرض الاول والا لم يكن له مادة الآحاد اثر اصلا في فرض
هذه المراتب ليس الآحاد الواقعة في مبادي السلسلة لان ابتداءها كانت قبل الضم
عارضة لآحاد آخر ولا في اواسط السلسلة لان المراتب العددية اولا كانت
على ترتيب ونظام من غير تخلل خلل واشكال فوجب ان توجد في آخر السلسلة

فوجب ان یکون لها آخر فلم تکن السلسلة غیر متناهیة هف واذا کانت غیر متناهیة
فرضنا لها منقطعا والزمنا الخلف فی کل من قسمیها وحصل المطلوب قال انه لا یخفی
دقته وغموضه وفیه موضع الغلط   انه مع تساوی الوجهین الا ان
لم یتناه سلسلة الممکنات واذا کان لعاقبة الا ان کل واحد من آحاد السلسلة
معلولا محتاجا الی علة فوجب ان یوجد بازاء کل منها علة فعدد العلل تساوی
عدد المعلول اذ یلزم من عدم الواجب ترکب السلسلة من آحاد مستندة بعضها الی
بعض یکون کل علة لها معلول واحد فی هذه السلسلة وبالعکس وهو ظاهر
اذا تساوی عدد العلل والمعلول فی هذه السلسلة ومعروض العددین لیس
الا آحاد السلسلة وجب ان یکون المعلول الاخیر ایضا علة فهو اما علة نفسه واما
لعلته وکل منهما بدیهیة فان قلت انما یلزم ذلک لو لم یتناه السلسلة من جانبی
والا کان عدد العلل مثل عدد المعلولات من غیر محذور قلت المحذور بحاله فانه
اذا فرض لها منقطع کان آحادها کلها متسمیة غیر متناهیة من جانب واحد الاخیر وکل
من آحادها معلول محتاج الی علة قریبة فی هذه السلسلة غیر مشترکة بینه وبین معلول
آخر من آحاد هذه السلسلة لتلک المعلولات فلم تکن بعدد کل من السلسلتین علة
لنفسه او لعلته اولا وهو محذور فلا تقصر فی التأمل انه تیقظ عن دقة هذا البرهان
اذ هذا الی حرص   ان عدم الواجب ملزوم للتسلسل وهو محال کما انه
تساوی کل عددین متناهیین بان اللزوم ان السلسلة الغیر المتناهیة یوجد فیها بحسب

نفس

نفس الامر عشرات غیر متناهیة مثلا ومآت غیر متناهیة فاذا جعل آحاد هذه السلسلة
علی التوالی والترتیب عادة للعشرات والمآت ایضا فاما ان یستوعب العادیة
تمام الآحاد المتوالیة اولا وعلی الثانی لزم تناهی عدد عشرات السلسلة او عدد مآتها
ویلزم منه تناهی السلسلة ایضا هف وعلی الاول لزم تساوی العشرة والمائة تساوی
عدد العشرات والمآت فی تلک السلسلة فلو زادت المائة علی العشرة لزاد عدد
العشرات علی عدد المائة وکذا الکلام فی کل عددین متناهیین کالالف و
الالفین فان قلت الآحاد التی یعد بها العشرات لیست متوالیة بل کل عشرة
بعد کل واحد منها وکذا المآت وجعل الآحاد متوالیها عادة للعشرات مثلا
انما یکون بملاحظة العقل وظاهر انه لا یفی بملاحظة الجمیع قلت کانه لا یخفی عند
مدارکک انه اذا وجد خمسون مثلا کانت الخمسة الاول منها مع توالیها مساویة
لعدد عشراتها وان لم یعتبرها معتبر اصلا ففی السلسلة الغیر المتناهیة اذا اعتبر الواحد
الاول بازاء العشرة الاولی کان الواحد الثانی بازاء العشرة الثانیة والواحد
الثالث بازاء العشرة الثالثة وهکذا فان لم یکن جمیع الآحاد بازاء
العدد لکل واحد معین ولزم منه انتهاء السلسلة وان کان الجمیع عادا لزم ما ذکرناه
فتامل   ان التسلسل لازم لعدم الواجب مع انه محال لاستلزامه زیادة
الشیء علی نفسه وتمهیده لذلک مقدمة هی انه اذا کانت جملة مشتملة علی مجموعات
مترتبة متزایدة بواحد واحد کل منها تشتمل علی الآحاد بحیث یکون کل من آحاد تلک

الجملة واطلاق المجموع ما ولكن جملة مشتملة على مجموعات مترتبة متزايدة كل منها
غير متناهي الاحاد ومتساوي عدد المجموعات في الطرفين فان الجملة الثانية
تزيد على الجملة الاولى فكيف وهاهنا تساويا في عدد المجموعات والاول
من المجموعات الاولى يساوي مجموعا من المجموعات الثانية بل اي مجموع اخذ
من الاولى ونسب الى اي مجموع اخذ من الثانية كان المجموع الثاني اضعافا
للمجموع الاول بعدد غير متناه ولا يخرج شيء من احاد الجملة الاولى من مجموعاتها
اصلا فرقنا وبعد تعددها نقول على التقدير المسلم يوجد آحاد غير متناهية يوجد منها
مجموعات غير متناهية كل منها متناه كالاثنين والثلثة والاربعة وهكذا ابدا الا ان
كل واحد يوجد لمجموع متناه محصور فيه وبين مبدا السلسلة ولا يخرج شيء من احاد
السلسلة عن مجموع متناه وبهذا فعدد هذه المجموعات عدد آحاد السلسلة ويوجد
في تلك السلسلة مجموعات غير متناهية ايضا بهذا العدد فانه اذا انتقص من الجملة واحد
هو مبدا الجملة يكون الباقي مجموعا غير متناه وبعد نقصان الثاني يبقى مجموع آخر و
هكذا فتوجد مجموعات كل منها غير متناه وعدد المجموعات هذه بعينه عدد احاد
السلسلة فلا فرق في العدد بين عدد هذه المجموعات وبين المجموعات الاولى
وكل من هذه غير متناه وكل من الاولى متناه فوجب ان يزيد احد هذه على عدد
احاد الاولى مع ان احادهما انما هي آحاد السلسلة المفروضة فزادت هي
على نفسها هف لا يقال فيه نظر اما اولا فلان المقدمة المعدة انما يصح في المجموعات

الثانية

المتناهية العدد واما في غيرها فللمنع مجال واما ثانيا فلان تحصيل المجموعات في جانب التصاعد
والتنازل انما يكون باعتبار العقل وهو لا يفي بالجميع لانا نقول اذا وجد المجموعات في الواقع
وكان كل منها غير متناهي الآحاد ويوجد بعدد هذه المجموعات مجموعات اخر كل منها
متناه فكل مجموع من الاولى يزيد على ما بازائه من المجموعات الثانية بعدد غير متناه فيزيد
الاوليات اي آحاد الاولى يزيد على الثانية بلا تفاوت في الزيادة ولو كانت المجموعات
متناهية اي غير داخل بعضها في بعض والمانع التداخل كما تحرر فيما لا يقال لانا نقول
كما ان المجموعات الاولى متداخلة فكذا المجموع الثانية ايضا متداخلة بما فرض الزيادات
متساويات ومنع وجوب الزيادة بعد ذلك مكابرة لا يلتفت اليها واما حديث
وجود المجموعات فنقول ظ انه يوجد في الجملة الغير المتناهية الاثنان والثلثة والاربعة
والجملة التي هي ما عدا المبدا او ما عدا اثنين من المبدا بحسب الخارج وان لم يعتبر معتبر
اصلا كيف ووجود الكل بعد وجود جميع الاجزاء على ما هو ضروري وكس زيد
لهذا ايضا ما مر في النظر في هذا البرهان بهذا ان انه يبطل وجود الامور الغير
المتناهية مطلقا وان لم يكن فيها ترتب ايضا ان السلسلة اللازم لعدم التوقف
بط فوجب وجوده اما بطلان الشرطية فلانه لو تحقق لتقدم امر على مجموع الاول والثاني
وهو الثالث وتقدم امر على هذه الثلثة وهو الرابع وتقدم الخامس على هذه الاربع
وهكذا الى ان ينتهي الى مرتبة عليها شيء وهو خلاف المفروض وغير المطلوب واما ان لا
ينتهي فنقول الامر الى ان يتقدم شيء على جميع الاحاد الغير المتناهية فيكون منتهى السلسلة

الآحاد فلم يكن غير متناهية هف مع انه عين المط فان قلت كل جملة متناهية
يتقدم عليها شيء واما جميع الآحاد الغير المتناهية فلا يتقدم عليها شيء اصلا قلت
لما اخذنا الآحاد على الترتيب والرسنا انه يتقدم في كل مرتبة امر حتى
يستغرق هذا التقدم جميع الآحاد فوجب ان يتقدم امر على جميع الآحاد وليس
نظرا الى الملازمة الاخيرة بمنعها الخصم والحق غير خفي على المنصف
انه لو لم يكن في الوجود واجب الوجود لزم ذهاب سلسلة الممكنات الى غير
النهاية فوجود كل ممكن مستند الى وجود ممكن آخر اي بشرط وجوده وجد هذا
الممكن ومن البين ان عدم العلة علة لعدم المعلول فكما ان وجود كل ممكن
مستند الى وجود ممكن آخر كذا يستند عدمه الى عدمه وكل ممكن في ذاته
قابل لها فوجود الممكنات بهذا الاستناد ليس اولى من عدمها بعينه فامتنع
وجود سلسلة الممكنات بهذه العلية التي بين آحادها فان قلت ان
اردت بوجود الممكنات وجود كل واحد منها فنقول وجد كل منها بوجود
ممكن سابق عليه امتنع تخلفه عنه بعد ما وجد وهكذا الحال علته وان
اردت به وجود المجموع من حيث هو مجموع فنقول مرجح وجوده وجود كل
واحد من آحاده فانه لما وجب وجود كل منها بسبب وجوب علته وجب
وجود المجموع بعد ذلك قلت الغرض انه لما امكن كل من آحاد تلك
السلسلة فامكن ان لا يوجد شيء منها اصلا وهذا النحو من العدم ما لم يعرض جواز

لا يوجد

لا يوجد شيء من السلسلة فلا يجوز ان يكون مرجوحية بوجود آحاد السلسلة فاحذف
الى ما لخص تحرير المقام وبعد ما البحث بهذا الدليل رايته في رسالة لبعض
الاعلام انه لو لم يؤثر وجود الواجب تع لم يكن في الممكنات
لم يكن بد بيان عدم التناهي لكنه يحتاج الى تمهيد مقدمة هي انه اذا كانت سلسلتان
غير متناهيتين من جانب واحد فقط وكانت احديهما زائدة على الاخرى
بمتناه لم يوجد في السلسلة الزائدة في جانب عدم تناهيهما سلسلة مساوية
للناقصة فان الناقصة عبارة عن آحاد متوالية غير متناهية والزائدة
عليها مشتملة عليها مع الزيادة فاشتملت على آحاد متوالية غير متناهية
بعدد آحاد الناقصة وظاهر انه يمتنع وجود آحاد كذلك في جانب التناهي
والا لتناهيا او تناهيا فوجب ان يوجد في جانب عدم التناهي وهو المط
ومقدمة اخرى هي ان الحكم بعدد آحاد معينة من حيث العدد من مساواته مع
غيره وزيادته عليه او نقصانه عنه وما يترتب على ذلك لا يختلف بتوالي
آحادها وتشتتها مع غيرها وسقوط ما بينها كما عليه قبله وبعد ما يتوهم
لو تشتتت الآحاد يوجد فيها كسور كالثلث والربع والعشر وغيرها كل
منها غير متناه فلا يوجد فيها عشرات غير متناهية فالآحاد التي كل منها
عشرة من تلك العشرات عشر السلسلة واقل منها عشر مع عدم تناهيهما
فيجب ان لا يوجد في تلك السلسلة آحادا وتلك العدة في جانب عدم التناهي

لان تلك الآحاد لو توالت ولم يدخل خلالها غيرها لوجدت في السلسلة
في جانب عدم التناهي مثلها بحكم المقدمة الاولى فوجب ان يوجد مثلها في
ذلك الجانب وان لم يتوال آحادها بحكم المقدمة الثانية واذا وجدت في
جانب عدم تناهي السلسلة سلسلة غير متناهية متوالية الآحاد يوازي
عشر السلسلة فما بقي من السلسلة وهو ما يكون من مبدأها الى مبدأ السلسلة الموازية
يوازي تسعة اعشار السلسلة مع انه متناه لانحصاره بين الحاصرين واذا تناهى
تسعة اعشارها تناهى عشرها بالضرورة فيتناهى السلسلة مع انها فرضت غير متناهية
هذا خلف فوجب انتهاء الممكنات الى موجود واجب الوجود بذاته وهو المطلوب

في ايراد الدلائل التي سنحت لغيرنا

انه لا شك في وجود ممكن كالمركبات والحوادث فان المركب لاحتياجه الى جزئه الذي
هو غيره لا يجب له الوجود لذاته والحادث لو وجب له الوجود لكان ازليا
فان استند ذلك الممكن الى الواجب فالمطلوب وان رجع سلسلة الاستناد
في مرتبة ما دار او تسلسل فمجموع الممكنات اي تلك الآحاد بحيث لا يشذ
عنها شيء منها موجود ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود ونعني بالاجزاء
تلك الآحاد الموجودة فقط بدون اعتبار الهيئة الاجتماعية ولا شك ان
هذا المجموع ممكن لاحتياجه الى كل من آحاده وكل ممكن فله علة فعلته اما نفس
المجموع وهو باطل لوجوب تقدم العلة على المعلول واما جزؤه وهو باطل لوجوب

ان

١٤

كون علة الكل علة لكل جزء لان كل ممكن محتاج الى علة فلو كان بعض اجزائه
معللا بعلة اخرى لم يكن المفروض علة للكل بل لبعضه واذا كان علة للكل
جزء كل علة لنفسه ولعلله فيكون علته موجودا خارجا عن جميع الممكنات فهو
واجب لذاته وهو المطلوب وفيه ابحاث الاول ان كون كل مركب ممكنا
يستلزم كون المركبات الممتنعة كالمركب من النقيضين ممكنا واجيب تارة بتخصيص
المركب بالموجود وتارة بالمفتقر الى الاجزاء ورد بمنع افتقار تلك المركبات
الى الاجزاء بمعنى انه كلما تحقق تحقق جزؤه اذ الممتنع قد يستلزم الممتنع وتارة بالتزام
امكان تلك المركبات نظرا الى ذاتها غاية انها امتنعت تلازمها والكل
كما ترى اقول قولنا كل مركب ممكن اما خارجية فيكون الحكم فيه مقصورا على
الافراد المحققة او حقيقية فيختص الحكم فيها على الافراد الممكنة من المحققة والمقدرة
وعلى اي تقدير لا يدخل المركب الممتنع في العنوان فلا يتوقف على تخصيص
الكلية ولا احتاج الى تلك التكلفات كما لا يخفى عليك على ان في الوجوه
الاخرين وجوها من القدح اذ يمكن تخصيص مادة النقض بمركب محتاج الى
الاجزاء ممتنع في ذاته فتأمل منع امكان كل حادث
بحيث يحتاج الى علة لم لا يجوز ان يجب الوجود في الزمان الذي وجد فيه
وان لم يجب في جميع الازمنة اقول والجواب انه اما ان يجب له الوجود في
هذا الزمان نظرا الى ذاته من غير ان يكون لغيره مدخل فيه اصلا او يكون

خصوص هذا الزمان قيد للموصوف لا للوجوب فوجب ان يكون هذا الحادث
موجودا في هذا الزمان في كل زمان والا لكف لانه الذات عنه فوجد هذا
الزمان في كل زمان ولم يكن الحادث حادثا بل قديما هف واما ان الوجوب
له الوجوب بعد حضور هذا الزمان فوجوده مشروط لحضور هذا الزمان فيتغاير
له وكل معلل بالغير ممكن لذاته فلا حادث على التسبيه ثم اقول ان التقييد
ذلك ظهر لك فضل ظهور ان الحدوث ليس علة للاحتياج بل انما هو للامكان
انا لا نم ان وجوب جميع الاجزاء يستلزم وجوب الكل كيف و
الحد التام يتألف من الجنس والفصل الترتيبي فنقطع مع انه قد يوجدان في الذهن
بدون الهيئة التركيبية ولا يوجد الكل اي الحد التام 2 والقضية انما
تتألف من الاجزاء الاربعة وقد توجد تلك الاجزاء بدون القضية اذا لم
يتعلق بها الايقاع اقول الحد التام له مفهوم كلي صادق على كل ما يوجد تام
صدقا عرضيا نحو ان الحيوان الناطق مثلا انما تألف من الحيوان والناطق
وليس مفهوم الحد التام جزء منه كيف وانما يصدق عليه نظرا الى امر خارج عنه
والدال لا يكون كذلك كما حقق في موضعه فاذا وجد الجنس والفصل في الذهن
غير هيئة التركيب وجد الكلي المركب منهما غاية الامر انه لم يتصف
بكونه حدا تاما ونحن ما قلنا ان بوجود الاجزاء يوجد الكلي بجميع صفاته
حتى يرد ذلك وكذا الكلام في القضية ثم اقول المشهور بين بعض

المحصلين

المحصلين من المتأخرين ان تعلق الايقاع شرط لتحقق القضية وهذا الايراد مبني
عليه والحق ان قولنا زيد عالم بعد سمعه منا محتملا للصدق والكذب وان
لم ينضم اليه تصديق واذعان اصلا الحكم بذلك وبوجدان الصحيح بالحق انه
يوجد الحد بتحقق اجزائه الجمع وتمام البيان مسطور بما لا كنا فيه فليطلب من موضع
من تعاليقنا ان تمام الدليل مبني على ان يكون للجميع وجود
مغاير لوجود كل واحد وهو ممنوع بل الموجود انما هو الاحاد المتفرقة لا غير
اجيب بدعوى البداهة في انه كما ان كل واحد من الاثنين موجود فكذا
مجموع الاثنين اي مجموع الاثنينية موجود اقول والحق انه اعاد المقدمة
الممنوعة والخصم يمنع بداهتها واجاب صاحب المحاكمات بانه متى كان كل
واحد من الموجودات ممكنا كان وجوده من غيره بالنظر الى ذاته معدوم
ومتى كان كذلك فجميع الممكنات يكون بالنظر الى ذاتها معدوما فلا
يكون وجودها الا من الغير ولا نقول ان جميع الممكنات ممكن واحد بل هي
ممكنات لا توجد بالنظر الى ذواتها بل من الغير لو قطع النظر عنه
لم يكن شيء منها موجودا وهذا بديهي اقول على ما ذكره لم يلزم ان يكون
لجميع الممكنات علة واحدة بل علل فلعل تلك العلل هي
اجزاء الكل ولا يلزم ان يكون الشيء علة لنفسه ولا العلة فان كل علة
في علة لواحد من تلك الممكنات لا غير على ان ظ قوله فهو بالنظر الى

ذاته معدوم في تم اقول لكم التعقل الصريح بانه اذا انعدم شيء من هذه الاحاد
لم يبق المركب كما كان بل لم يبق ذاته في الخارج فيصح الحكم بانه ما لم يوجد
كل من هذه الاحاد لم يوجد الكل فوجب تأخر الكل عن الاحاد فوجب ان
يكون للكل وجود مغاير لوجودات الاحاد حتى يكون هذا الوجود متأخرا
عنها وهو المطلوب انه ان اريد بالعلة المحتاج اليها لمجموع
الممكنات العلة التامة نختار انها عين المجموع اذ العلة التامة لا يجب
تقدمها على المعلول والا لزم في المركبات تقدمها على نفسها بمرتبتين
لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء العلة التامة متقدم عليها وهي
متقدم على المعلول الذي هو عين مجموع الاجزاء وايضا مجموع الموجودات
من الواجب والممكن ممكن لما مر وعلته التامة ليست جزءه لاحتياجه الى
بقية الاجزاء ولا خارج عنه لما نفي انما العلة التامة مجموع امور يتقدم كل
منها ولا يلزم منه تقدم المجموع فان كل جزء من الكل يتقدم عليه ومجموع الاجزاء
عنه وان اريد بها الفاعل نختار انه جزءه ولا يلزم عليه ان يكون الشيء
علة تامة حتى لاحتياج المعلول الى ما هو خارج عنه واجيب بان المراد
هو الفاعل المستقل بالتأثير ومعنى ان الاستقلال ان لا يحتاج المعلول الا اليه
اولا والفاعل في المجموع المذكور ليس علة للكل جزء منه يحتاج الى فاعل
لا فكانه معلوم ان الفاعل كذلك لم يكن مستقلا الا انه يمنع ذلك ويسنده

بالمركب

بالمركب من الواجب والممكن فان الفاعل المستقل فيه هو الواجب
وهو جزءه لانا نقول ليس لكم هذا المنع بعد قيام الدليل عليه في المركب من الممكنات
الصرفة بل لا يبقى منع مقدم لكن مجموعها ط ولا يتوجه النقض بالمركب من الواجب و
الممكن لان الدليل المذكور لا يجري فيه واعترض بمنع احتياج المعلول الى
فاعل مستقل كذلك مطلقا اذ هو غير بين ولا مبين كيف ولو كان لما
كان اجزاء معلول الفاعل آخر كان مجموع الفواعل علة مستقلة وليس هناك
امر هو فاعل لكل جزء بلا واسطة او لا نعم يجب في المركب المذكور ان يكون له فاعل
مستقل بمعنى انه لا خارج عنه فاعلا وح نقول فاعل ذلك المجموع جزء اي مجموع
الاجزاء الموصوفة بالفاعلية وهو ما فوق المعلول الاخير ولا يلزم ان يكون علة
لنفسه بل انما يلزم ان لا خارج عنه فاعله وهو ما فوق الجزء الاخير وهكذا و
يدفع بان اي جزء فرض علة معلقة او بالعلية لا انا اقول في ان المراد
العلة التامة المستقلة على ما سلمه المعترض وصرح بما يشتمل على العلل الفاعلية
لكل جزء وظ ان ما فوق المعلول الاخير لا يشاهد صدق هذا التعريف على
غيره وقوله ان علته اول بذلك كلام خطابي لا يرجع الى طائل وان
اراد المجيب بالعلة المستقلة معنى غير ذلك فليصور اولا وليبين ثانيا انها
يجب بمثل هذا المعلول الذي بحث عنه وبعض الفضلاء فسر افتقار الى المراد
بالعلة العلة التامة وابطل كونها نفس المعلول بانه لو جاز كون العلة التامة

نفس الممكن لكفى في وجوده فلم يحتج الى غيره ولو توجه ذلك فليمنع افتقار
الممكن الى غيره وح ينسد باب اثبات الصانع بالامكان لانه لا يحوج
الى سبب مغاير لجواز ان يكون سببه التام نفسه فان قلت لا يجوز ان يكون
الحادث علة تامة لنفسه والا كان قديما فامكن اثبات الصانع بالممكن الحادث
قلت هذا الايراد يقلع ما ظن انه ينسد باب اثبات الصانع بالامكان اذ ح
لا يمكن الاثبات به بل يحتاج الى اخذ الحدوث وهم مطبقون على جواز الاثبات
بالامكان وتجويز كون العلة التامة نفس الشيء يستلزم عدم جوازه فلو بنى ما اتفق
عليه كافة المحققين على انا نقول ح لا يتم اثباته بالممكن الحادث ايضا لجواز ان ينتهي
الى ممكن قديم يكون علته التامة نفسه فينقطع السلسلة بها على تقدير اثباته الى
الواجب القديم وايضا الممكن ما لا يجب له الوجود والعدم نظرا الى ذاته فلو كان
علة تامة لنفسه كان واجبا بالنظر الى ذاته او بالنظر الى ذات العلة التامة يجب
المعلول لا يقال انما يلزم كونه واجبا لو لم يفتقر الى جزئه الذي هو غيره لانا نقول
الواجب اي [illegible] التسمية هو ما يجب له الوجود نظرا الى ذاته وهو صادق على
ما يكون علة تامة لنفسه فيلزم ان يكون واجبا مع كونه محتاجا الى الغير لا يقال
يقسم هكذا الموجود اما ان يحتاج الى غيره في وجوده فهو الممكن والا فهو الواجب
فلا يلزم ذلك لانا نقول يكفينا دخوله في الواجب على بعض التقسيمات التي
اعترفوا بصحتها وهي ان الشيء اما ان يجب له الوجود لذاته وهو الواجب او عدم

لذلك

لذلك وهو الممتنع او لا هذا ولا ذاك وهو الممكن اذ عرفت انه لا بد من
التفتيش عن هذا المنع مع انهم لم يتوهموا بهذا الامر انتهى افادته اقول فيه نظر
اما اولا فلان دليله على امتناع كون الممكن علة تامة لنفسه منقوض بالمجموع المركب
من الواجب وتمام العالم فانه ممكن علته التامة انما هي نفسه فان قلت المجموع ليس
معلولا واحدا يستند الى علة واحدة بل يشتمل على معلولات متعددة قد لوحظت
مرة فيستند الى علل متعددة هي مجموع السلاسل التي هي ما فوق المعلول الى
الواجب فان قلت المجموع يحتاج الى المعلول الاخير فلا يكون تلك السلاسل
باسرها علة تامة لاحتياج المعلول الى ما يخرج عنها قلت المجموع بهذا المعنى
هو الآحاد المتوقفة الملحوظة معه فلا فرق بين ان يطلب علة كل منها منفصلا
وبين ان يطلب علتها باسرها مجملا الا بالاجمال والتفصيل ولا فرق في ذات
الملاحظ وبالجملة لا فرق بين ان يطلب علة آ منفصلا ثم علة ب ثم علة ج وبين
ان يطلب علة آ ب ج دفعة الا في الملاحظة فانه لوحظ في الاول علة
كل منها بصورة خاصة وفي الثاني لوحظت مع الصورة الاجمالية ولا فرق في
الجواب بين ان يسمى علة كل منها منفصلا فيقال علة آ د وعلة ج د مثلا وبين
ان يقال علتها د ه ز الا بالملاحظة وتوهم الفرق انما نشأ من لفظ المجموع
والعام المركب الذي يدل على الصورة قلت قد سبق بيان ان وجود كل واحد
يستلزم وجود المجموع وجودا مغايرا لوجودات الآحاد [illegible] فاحتياجه الى المجموع الى الواجب

والعالم وجود لذلك ممكن يحتاج الى علة تامة ما هي الا نفسه وايضا المجموع بهذا
المعنى كثير والكثير متألف من الآحاد لا بجميع والمعلول الاخير داخل فيه
من اجزائه فيكون داخلا في علته التامة فلا يكون ما فوقه الى الواجب علة تامة
للمجموع واما ثانيا فلان قوله فلم يحتج الى غيره ثم كيف وهو محتاج الى اجزائه
البسيط وفوا علها وشرائطها نعم لو كان ممكن بسيط علة تامة لنفسه لزم ما
الزمه ومن يلتزم به واما ثالثا فلان في اثبات الصانع يتوسل الى ان الممكن
له فاعل مغايرة كما هو المسطور في جميع الكتب الكلامية وغيرها وكون فاعل
الممكن مغايرة ضروري لا يخالف احد فظهر ان قوله لانه لا يحتاج الى سبب مغاير
في منع الظهور ضعيف والايام تخيف على فهمها واظهرنا واما رابعا فلان السؤال
المصدر بقوله فان قلت لا يجوز ان يكون الحادث علة تامة لنفسه في غير قصر
اصلا لان مجموع الممكنات بحيث لا يتيسر منها شيء فحادث لاشتماله على الحوادث
وحدوث الجزء يستلزم حدوث الكل ضرورة فيجوز ان يكون ذلك المجموع علة
تامة لنفسه فقد جوز كون الحادث ايضا علة تامة لنفسه فاسد ما بين الايجاب بالحدوث
ايضا وقوله والا لكان قديما لو تم كان دليلا آخر على ان مجموع الممكنات ليس
علة تامة لنفسه ويمكن نقض هذا الدليل بذلك المجموع على زعم القائلين و
بمجموع الواجب ومعلوله الاول او بمجموع الواجب والممكنات على الحق
واما خامسا فلان قوله والا لكان قديما اذ الحادث علة تامة لنفسه بمعنى ان

كلما

كلما يتوقف هو عليه جزؤه فاذا كان جزء منه حادثا كان الكل حادثا مع كونه
علة تامة لنفسه فتأمل واما سادسا فلان قوله على انا نقول في لا يتم انتاجه الممكن
الحادث ايضا في غير سديد لانه لما امتنع تخلف المعلول عن العلة التامة وجب ان
يكون العلة التامة للحادث حادثة معه وكذا علتها التامة الى غير النهاية فلا يمكن
الانتهاء الى ممكن قديم وفيه انه لو تم هذا لكان شبهة لا لاثبات التسلسل ولم يثبت وجود
الواجب في اصلا وبعد ثبوته … الى دفعها في اثباته واما سابعا فلان كون المجموع
علة تامة لنفسه بمعنى ان كل ما يتوقف هو عليه داخل فيه فاذا اخذ ذلك المجموع
بشرط وجود كل واحد من اجزائه كان واجبا والا فلا لان وجود كل منها
غير وجود الكل ثم يلزم ان يكون المجموع واجبا لذاته بل لغيره وقوله اذ ذلك م
بالنظر الى ذات العلة التامة يجب وجود المعلول ان اراد به بالنظر الى ذات
العلة من حيث هي يجب المعلول فمم وان اراد انه بالنظر اليها بشرط وجودها
يجب فمسلم لكن غاية ما لزم منه ان يجب للممكن الوجود بشرط كونه موجودا ولا
يلزم منه وجوبه بالذات واما ثامنا فلان قوله لانا نقول الواجب الخارج
من التقسيم في غير تام لان معنى قولنا يجب له الوجود بالنظر الى ذاته معناه انه يجب
له الوجود مع قطع النظر عن كل ما يغايره وان كان داخلا فيه وظاهر ان
كون الشيء مركبا يناقضه وكونه علة تامة لنفسه لا يدفع ذلك على ما بينا فظهر
فساد قوله فيلزم ان يكون واجبا مع انه محتاج الى الغير واما تاسعا فلما

فی لازم قوله یکفینا وقوله فی الواجب کما انا بینا انه لابد علة الواجب علی
من النوع بغیره واما عاشرا فلان کلامه تمام علی تقدیر تمامه لیس بما هو فی آداب
المناظرة لان المستدل لا ابطل کون مجموع الممکنات علة تامة لنفسه بانه یستلزم
تقدم الشیء علی نفسه والمورد منع وجوب التقدم واسند بتسلیم وجوه جواز عدم
التقدم وهذا القائل لم یثبت المقدمة الممنوعة بل ابطل کون المجموع علة تامة
لنفسه بوجه آخر فهو بالحقیقة تغییر الدلیل وتسلیم الایراد مع ان الظاهر من کلامه
انه یرید تتمیم الادلة النظر فی الوجهین الاخیرین اللذین ذکرهما اما
الوجه الاول وهو انه لو تقدم العلة التامة علی المعلول لزم تقدم
المرکب علی نفسه فقد اجیب عنه بان جمیع الاجزاء لیس عین المعلول
المرکب لان کل منها متقدم علیه بالذات والمتقدمات باسرها لا یکون
عین المتأخر والیه لو فرضنا مجموعا کل من اجزائه واجب لذاته کان المجموع
ممکنا واجزائه باسرها غیر ممکنة فهی غیر المجموع اقول لیتم هذا الزم
ان لا یکون جمیع الاجزاء عین جمیع الاجزاء بکونه مجموع المقدمات
وکذا الکلام فی المجموع الثانی وبالجملة فکلامه مبنی علی جواز سلب الشیء
الموجود عن نفسه ولعل کلامه یرجع الی ان مجموع الاجزاء لیس امرا واحدا
اصلا انما هی امور متعددة لا غیر وفیه ما فیه کما مر مرارا ثم اقول
یمکن توجیه کلام المجیب بان فی المرکب الذی یتأخر جزءه الصوری

عن

19

عن الجزء المادی للجزء الصوری مرتبة بها یتقدم علی الکل ض وفی هذه
المرتبة یوجد الجزء المادی لتقدمه علیه ففی هذه المرتبة وجد الجزءان ولم یوجد
الکل وکذا الکلام فی کل مرکب بعض اجزائه متقدم وبعضها متأخر وجه دفعه ان
الکل عبارة عن جمیع الاجزاء بشرط ان یوجد الجمیع امرا واحدا او یلاحظ
مع جهة وحدة وهذه الجهة متأخرة عن ذوات الاجزاء من حیث هی ای
ماخوذة فرادی فرادی ففی مرتبة وجود الجزء الصوری انما وجد ذاته
وکونه مع الجزء المادی کلا له متأخر عن مرتبة ذاته فان قلت هذه الجهة
والارتباط اما ان یعتبر فی حقیقة المرکب فلا یکون المرکب مجموع
الاجزاء مجموعها وان لم یعتبر یکون عینه بای اعتبار اخذت قلت لعل
هذه الجهة شرط لعینیة جمیع الاجزاء للمعلول ولیس جزءا منه فلا یلزم
الخلف ولا کونه عین المعلول مطلقا فان قلت فیلزم اشتراط عینیة الشیء
الموجود لنفسه بشرط خارج عنه وهو محال قلت الشیء الذی هو ذوات
الاجزاء عین نفسه مطلقا ولا یتصور الانفکاک حتی یلزم اشتراط
بشرط نعم کونه بحیث یکون امرا واحدا ومجموعا واحدا مغایرا للکل
من الاجزاء متوقف علیها مشروطا بامر ما ولا محذور فیه فاحفظه وتدبر
ینکشف سر غلط المجیب بان حکم الکل الافرادی کثیرا ما یخالف
حکم الکل المجموعی ومحذوره ان یکون کل من الاجزاء مقدما او واجبا وقد لا

يكون المجموع كذلك والحق في الجواب ما قيل ان الاجزاء لها اعتباران اعتبارها
منفردة وبهذا الاعتبار جزء العلة التامة متقدم على المعلول واعتبارها على النحو الاجتماعي
المحدث فلوحدة وبهذا الاعتبار عين المعلول لا جزء العلة واما الوجه الاخر وهو ان
العلة التامة مركب من اجزاء كل منها متقدم ولا يلزم منه تقدم الجميع فلا يقوم على من
استدل بتقدم اجزائها على تقدمها وهو ظاهر الا ان يجعل هذا الوجه سندا للمنع لا غير
وفيه ما فيه اعلم ان الشريف العلامة في حواشي شرح حكمة العين نقل هذا الدليل راسما
انه ليس علة للايراد وتسلسل فلسوريد مع ما اورد عليه بان لا شك في وجود الممكنات
المتعددة وكل منها محتاج الى فاعلية مستجمع لجميع ما يتوقف عليه المعلول فاذا اعتبرنا الممكنات
جميعا جملة واحدة واعتبرنا الكل منها علة فاعلية مستجمعة بلا اختلاف في ان هذه الفواعل
المستجمعة لجملة الممكنات فكما ان كل من الممكنات محتاج الى علة كذلك مجموع الممكنات
محتاج الى مجموع العلل وذلك حال لا يتوقف فيه العقل الصريح بل يحكم به بداهة
فنقول اذا اعتبرنا الفواعل المستجمعة جملة واحدة وجميع الممكنات جملة اخرى و
نسبنا الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى امر خارج عن الجملة
الثانية اولا وعلى الثاني اما ان يكون الجملة الاولى تمام الجملة الثانية فيلزم علية
الشيء لنفسه وهو محض او بعضها فبعض الجملة الثانية علة لمجموعها وهو محال
اما اولا فلان العلة التامة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها والجملة الثانية
موقوفة البتة على الخارج عن ذلك البعض وهو البعض الاخر وقيل ان اريد بالعلة

الفاعلية

الفاعلية المستجمع الفاعل مع جميع شرائط التاثير فليس بعلة تامة فلا يلزم
احتياج المعلول الى بقية الاجزاء لانها ليست من شرائط التاثير وان اريد
الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتاثير اولا فهو
العلة التامة ونجوز ان يكون كما مر وقرره في كتبه حال واما ما يقال ان البعض
نوعا للمعلول وعلته اولى بان يكون علة لانها تحصل افراد اكثر فرد
ان ما هو ماثر ذلك البعض فلعلته فيه مدخل ولما في نفس ذلك البعض ايضا
تاثير كلا اذ لا اثر له في نفسه ثم نجوز ان يكون علة الجملة ما فوق المعلول
الاخير اذ المعلولات الاخيرة الى غير النهاية فقوله علته اولى انما قلنا الكيف
اكثر اشتمالا على علل الاجزاء فان الفاعل المستقل على ما سلم الخصم هو ما لا يكون
المعلول مستندا الا اليه اولى بما يستند اليه اولى اجزائه وعلة كل جزء وان كان
اكثر تاثيرا فيكون الاحاد المستندة الى نفسه اكثر بكثير اقل اشتمالا على علل
الاجزاء فالاحاد المستندة الى اجزائه اقل وذلك الجزء وان كانت المعلولات
المستندة الى نفسه اقل لكن المستندة الى اجزائه اكثر والمعتبر في الاستدلال
احد الامور الثلاثة من استناده بالكلية اليه اولى بما يستند اليه اولى جزئية بعض
احد هذه الامور في علة الجزء الاكثر مع كون امر اخر منها في نفس الجزء الاكثر لا
يقتضي اولوية احد منهما الاخر فان قلت لا شك ان ما يستند المعلول
الى نفسه اقوى في العلية بما يستند الى اجزائه وعلى تقدير انتفاء الاولوية لا يبقى

ترجح المساوي قلت مفهوم العلية الاستقلالية مختصة بهما اما على التسوية
او على التشكيك فان قلت فلم لا يجوز توارد العلل المستقلة على معلول واحد قلت
توارد العلل التامة ممتنع مطلقا وكذا توارد الفواعل المستقلة المتباينة اما
المتداخلة فلا نسلم استحالته بل هو واقع فان العقل العاشر كل من السابقة المتقدمة
ما فوقه الى المبدء علة مستقلة له بالمعنى المذكور ضرورة انه لا تسند الى غير تلك السلسلة
واجزائها وما تسند اليها الاتحاد لان من علة لا يكون اول ثنية لانا نقول هذا
المسلم دعوى الرابع قال وعلى الاول اعنى ان يكون في الجملة الاولى امر خارج
عن الجملة الثانية فذلك الامر اما معتبر في العلل الفاعلية او في الامور المعتبرة
معها وعلى الثاني العلل الفاعلية اما نفس الجملة الثانية او بعضها اذ المفروض
ان العلل الفاعلية لم تعتبر فيها زايد خارج عن الجملة الثانية فعلى الاول يلزم
ان يكون نفس الشيء مع غيره علة تامة لها وهو محال من علة لنفس اذ اللازم
ح تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وعلى الثاني يلزم ان يكون بعض الجملة
الثانية مع امر خارج عنها علة تامة لها وهو محال بالوجه السابق قبل
تحرير الاول منها ان العلة لا يتوقف المعلول على ما خرج عنه والمعلول
ههنا يتوقف على بقية الاجزاء الخارجة عن العلة التامة فرضا وفيه نظر اذ
اللازم عدم دخول بقية الاجزاء في العلل الفاعلية لا في العلة التامة واما
الوجه الثاني فنقبه ما سبق قال وعلى الاول اعني ان يكون الامر الزايد معتبرا في

الفواعل

في الفواعل فاما ان يكون علة فاعلية او جزءها وعلى التقديرين يكون موجودا
فلا يكون ممكنا لانه خارج عن جميعها فهو واجب لذاته انتهى وقرره بعضهم بوجه
آخر هو ان المؤثر التام في كل مجموع هو جميع اجزائه لان المؤثر التام ما هو يتقدم
على المعلول بالذات ويمتنع انفكاكه عنه وجودا وعدما وجميع الاجزاء بالنسبة
الى المعلول كذلك فنقول لمجموع الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية علة تامة
في مكانه من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعلتها التامة القريبة جملة اجزائها
لما مر وهي ايضا ممكنة مفتقرة الى علة تامة وليست نفسها والا لتقدم الشيء على نفسه
ولا جزءها لما تقرر من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع مجموع اجزائه ولا خارجا
عنها لان كلا منها مستند الى علته التامة القريبة الموجودة في السلسلة فلو استند
شيء منها الى امر خارج لزم توارد العلل المستقلة في مرتبة على معلول واحد شخصي
ويلزم من فساد الاقسام وجوب انتهاء الممكنات الى واجب الوجود لذاته
واورد عليه النقض بالجزء الاخير المتقدم بالذات مع انه يتخلف المعلول
عنه وليس بعلة تامة وان الآحاد بأسرها عين المعلول فلا يكون مؤثرا
فيها ثم ان جاز لكون المؤثر في المجموع عينه فليجز ان يكون علة الآحاد ايضا
عينها فاجاب عن الاول بان المراد انه يتخلف المعلول عنه نظرا الى
ذاته والجزء الاخير انما امتنع التخلف عنه لاستلزام ساير الاجزاء لكونه آخرها
وعن الثاني بان كل جزء من الاجزاء متقدم بالذات على المجموع ومجموع المقدمات

لا يكون بسبب التمانع والحق بعد ذلك ضعف هذا الكلام لما سنشير اليه وقرره
بعض آخر بان مجموع الممكنات بحيث لا يشذ منها شيء محتاج الى موجد يكون
ارتفاع الكل بالكلية بان لا يوجد شيء ولا شيء من اجزائه ممتنعا بالنظر الى وجوده اذ
العلة التامة بحيث وجود المعلول عنها لم يوجد لما مر ويلزم منه امتناع عدمه بحيث لا
يمكن ان يتطرق اليه العدم اصلا بوجه من الوجوه امكانا بحسب نفس الامر والواقع
اذ ارتفاع الامكان الذاتي عن الممكن مح فيكون جميع الاجزاء ممتنع العدم بالنظر
اليه كما يستلزم امتناع عدم الجزء عدم الكل وذلك الشيء لا يجوز ان يكون نفس احد من اجزائه
لان عدم كل منها لا يمتنع بالنظر الى ذاته لامكانه فهو الخارج عنها فهو الواجب
لذاته وهو المط قيل لانم احتياج المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور بل نقول
يحتاج الى موجد اعم منه وهو ما يستند امتناع عدمه شيء من الاحاد الا اليه او الى ما
صدر عنه او الى جزئه و2 نقول ان العلة جزؤه ويمتنع كونه واجبا لذاته وانما يلزم
لو لم يحتج هو الى علة بها يمتنع عدمه وكونه سببا لامتناع عدم الكل لا ينافي ذلك
اقول لما برهنا في موضعه ان الممكن ما لم يجب صدوره عن علته بحيث يمتنع تطرقه
على العدم لا يوجد وامتناع العدم بهذا سابق على وجود المعلول لان العقل
الصحيح يحكم بانه امتنع عدمه فوجد ومن البين ان عدم جميع الممكنات ان لا يوجد
شيء منها اصلا وبقي على النفي الصرف وبهذا النحو من العدم مانع لوجود كل
ممكن لانه اذا وجد ممكن ما لم يشمل العدم الصرف جميع الممكنات فحينئذ يمتنع

بهذا

بهذا النحو من العدم على مجموع الممكنات ليس ذاته لانه يمتنع اشتماله عليه او ... وجب
الوجود فيجوز العدم على كل واحد منه وعلى تمامه بالمرة ولا جزء منه لان كلا من
اجزائه انما يمتنع به عدم الكلي بعد وجوده ووجوده متاخر عن امتناع هذا النحو
من العدم لا محالة على ما قررنا اولا فامتناع هذا النحو من العدم على الممكنات
بموجود خارج عن الممكنات وهو الواجب الوجود بذاته وهو المط وهذا
وجه وجيه وتوجيه نبيه للدليل المذكور وبه يحل كثير من الشبه ويجلي المغالطة
عن اكناف النفس الناظر بن لا يقال لم لا يجوز ان يمتنع الارتفاع بالكلية لمجموع
الممكنات لذاته وان جاز ارتفاع كل منها لانا نقول يجب وجود واحد
منها لا على التعيين لذاته لكن الامر المبهم يمتنع ان يكون واجبا بالذات كما
حقق في موضعه كيف وهو في نفسه ليس له وجود يحتاج الى ما هو خارج عنه
لا يقال لم لا يجوز ان يمتنع عدم هذا الجمع لا لامر موجود بل بشرط عدمي او عدم
ممتنع او ممكن فلم يلزم وجود موجود واجب لذاته لانا نقول لانه يلزم منه ان يجب
وجود بعض من الممكنات بسبب ذلك العدمي من غير احتياجه الى امر سواه ويمتنع
مع ما قررنا سابقا من احتياج الممكن الى فاعل موجود بالفعل حتى يظهر لك جليا
هذا الوجه وان ما ذكره صاحب المواقف واسنده الى نفسه وجعله فرجة به هو
انه لو لم يوجد الواجب لذاته لم يوجد واجب لغيره فلم يوجد شيء اصلا لانه لو
انحصر الموجود في الممكنات جاز ارتفاعها بالكلية لا يمتنع بالذات لا ولي انه

لا بغيرها لما مر ان الغير الذي به يمتنع رفع الجميع بالكلية يجب ان يكون خارجاً
عن الممكنات واجباً لذاته والمفروض عدمه واذا لم يوجد واجب بالغير ايضاً لم
يوجد شيء للاشيء مما لم يجب لم يوجد لا يقال عن الدليل الاول نقلاً اعتبار بل هو
تحقيق لم يتغير عبارته ثم اقول ليت شعري ههنا شيء هو ان تمام هذه الوجوه مبني على ان
يكون امتناع عدم الجميع بالامتناعات واحداً متعلقاً بعدم واحد وهو ممنوع فان
كونه متعدداً بالامر يتحقق بعدم كل جزء وظاهر ان اعدام الاجزاء امور متعددة
فليكن امتناعها ايضاً كذلك وح نقول امتناع عدم كل واحد بواسطة واحد
آخر وامتناع عدم الجميع بواسطة تلك الآحاد الموصوفة بالعلية فما بني عليه
الدليل من ان وجود كل جزء تام فرع امتناع هذا النحو من العدم انما يفيد ان
لا يكون جزء علة تامة بمعنى ان لا يستند شيء من الكل الا اليه بواسطة او لا بل لم
يكن علة اولية لا يتقدم عليها جزء واما ان يكون جزء علة بمعنى ان يكون
امتناع كل عدم من اعدام تلك الممكنات بسببه او بسبب جزء منه وان يمتنع
ذلك الجزء ايضاً بسبب جزء منه وهكذا لم يلزم محذور فامعن في التأمل
كي يتظهر لك ان هذا الكلام عدول عن التحقيق بما قدمنا
ان الممكن لا يستقل بوجوده ولا ايجاده اما الاول فظاهر واما الثاني فلان مرتبة
الوجود ضرورة فلو اقتضى الموجد في الممكن لزم ان لا يوجد شيء اصلاً لان
الممكن وان تعدد لا يستقل بالوجود ولا بالايجاد واذ لا وجود ولا ايجاد

فلا

فلا موجود اصلاً اقول فيه ما وقع اذ لا وجود ولا ايجاد ثم اذ نفي الايجاد بالاستقلال
لا يستلزم نفي الايجاد مطلقاً وكذا الوجود ولو ارجعنا هذا الدليل الى ما سلكنا
لم يبعد من الصواب ويبعد عن الارتياب ثم انهم بعد احتياج السلسلة المفروضة
الى الواجب قالوا في ابطال تسلسل الممكنات ان الواجب يكون طرفاً
للسلسلة لانه مرتبط بها وليس في وسطها والا لكان له علة فيكون طرفاً لها
بالضرورة فتنتهي السلسلة عنده واعترض عليه بانه يجوز ان يكون علة للمجموع لا الآحاد
فيكون مرتبطاً بالجملة الغير المتناهية غير واقع في نظامها فلا ينقطع به السلسلة واجيب
بوجهين الاول انه قد تبين ان كل واحد من السلسلة يمتنع حصوله بدون ذلك
الخارج فلا اقل من ان يكون موجد الواحد منها ابتداء فيقع في نظام السلسلة
وفيه نظر لجواز ان يكون علة كل منها الواجب مع ما فوقه فلا يكون
طرفاً للسلسلة بل موضوعاً مع بعض السلسلة في علة كل منها اقول يمكن
ان يجاب بانه ح لا يجب الايجاد له منفرداً بل انما يجب للمجموع المركب
منه ومن غيره فذلك الايجاد انما يجب له بشرط ايجاد آخر وكان من الكاين ان
يوجد الواجب منفرداً غير موجد اصلاً لان شيئاً من الممكنات لا يلزمه ولا يلزم
ايجاده فرضاً وما وان الواجب على هذا الجواز لا يوجد شيئاً لان
العلم ما لم يجب لم يتأثر لا يوجد شيئاً وعلى التقدير المذكور لا يجب التأثر
بحيث يرتفع هذا الجواز بحسب الواقع لان وجوب كل تأثر انما هو بشرط

وقوع تأثير آخر منه بلا تناه ثم اقول يمكن ان تقرر لو كان الواجب علة للممكنات
الغير المتناهية على هذا الوجه لزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين لان كل
ممكن ح يتوقف على ممكن آخر وهو على آخر وهكذا الى غير النهاية والواجب متقدم
على جميع هذه الممكنات فرضا وح لا انحصرت تلك الامور الغير المتناهية
بين الممكن الاول وبين الواجب هذا وفيه نظر لانه انما يلزم الانحصار لو تقدم
الواجب على جميع الممكنات بعلة واحدة فرتبة وتأثير واحد اما لو كان
بعليات وتأثيرات غير متناهية فلا استحالة ثم وهذا بعينه مثل قول
الفلسفة واتباعهم ان البارى تع انما يوجد كل حادث بشرط حادث آخر
لا الى نهاية اذ لا شك ان ح يجب كون ذلك اى اللازم علة لبعض الآحاد والا لتحقق
كل من الآحاد بدون الواقع في السلسلة فتحصل المجموع بدونه واذا كان علة
لبعض فيبطل التسلسل وهو المط فيكون هذا طريق آخر مؤد الى ابطال التسلسل
لافتقار السلسلة الى علة واستلزم كونه ما علة لها ولا دلالة فيه على لزوم
الانقطاع عند الواجب اقول الغرض انه لو استند كل ممكن الى علة ممكنة
لا الى نهاية لزم المحذور وهو ان لا يكون لمجموع السلسلة علة اصلا فلو
ذهبت سلسلة اسناد الممكنات لا الى نهاية فوجب ان يكون
الواجب طرف السلسلة وهو المط ولم يبق ح الا المنع المذكور
اولا وكان ما اجبنا عنه انه لا شك في وجود موجود

فان

فان كان واجبا فالمط وان كان ممكنا وجب ان ينتهى الى الواجب والا
لزم الدور وهو ح لمامر او التسلسل وهو ايضا محال لانه اذا اعتبر ممكن سلسلة
غير متناهية واسقط من مبدا ما قدر متناه فالباقى ايضا غير متناه فاذا طبقنا بين
السلسلتين بان اعتبرنا الاول بازاء الاول الثانية وكذا الى نهاية فهذا فان
وجد بازاء كل من الاول واحد من الثانية كان الكل كجزئه بل اصغر من جزئه
وهو ح ضرورة وان لم يوجد وجب لظهور هذه الزيادة ان ينتهى الناقصة
بعدم التفاوت في جانب المبدء ولا في الاوساط لاتساق الانطباق
واذا انتهى الناقصة وجب انتهاء الزائدة ايضا لزيادتها على الناقص بقدر متناه
وقد فرضنا غير متناهية هف وهذا برهان التطبيق المعول عليه عند الحكماء
والمتكلمين واعترض عليه اولا بجريانه في مراتب الاعداد مع لا تناهيها وان
استمرار وجود الله من الازل الى الان ازيد منه الى زمان الطوفان مع
عدم تناهيهما وجريان الدليل فيهما وبان معلومات الله تع ازيد من مقدوراته
مع جريان الدليل او ينتقص من معلوماته قدر ما يستحيل جملتان غير متناهيتين
وبان لزوم كل امر لآخر لازم له فله لزوم آخر وهكذا في الوجوب والدوام والفعلية
والحدوث فتحققت امورا غير متناهية وهذا الدليل يبطلها وثانيا بان
التطبيق بين الجملتين يتوقف على ملاحظة كل واحد من آحادهما ودفعه والتفاتها
ثم وكيف يحفظ العقل بالامور الغير المتناهية مفصلا وثالثا بجريانه في الحوادث

اليونانيه عند الفلاسفه اذ عندهم ان حدوث كل حادث يتوقف على حادث
سابق وهكذا الى لا نهاية لكن لا اجتماع بينها وهذا ساقط عن المتكلمين ورابعاً
لجريانه في النفوس الناطقه الان غير متناهية عند الحكماء ومن غير متناهية وهذا ايضا ساقط
عن المتكلمين وخامساً انا نختار انه تتبع ما ذكر من الاول واحدا من الثانية ولا لزوم
التساوي فان ذلك كما يكون بالتساوي يكون بعدم التناهي ايضا وسادساً
ان اللازم مجموع اللا متناهي وحصل المتناهي والتطبيق بين المجموع محال الا ان اللازم
استحالة جزء بخصوصه بل ولا استحالة جزء اصلا لجواز استحالة الاجتماع كما في اجتماع الاضداد
ولحل هذه الشبهات انقسم نظر البحث الى ست نكات
ان التطبيق المذكور على ما حقق بعد ايضا انما يجري في الامور الموجودة بالتفصيل لكن
والانطباق بينه يتوقف على وجود المنطبقين متمايزين ومراتب الاعداد وشبهها
مما ذكر في اول مراتب الايراد ليس لها وجود فلا يجري فيها انا ان اقول الغرض من
الاستدلال انه لا يوجد سلسلة غير متناهية فان اراد الناقض ذلك الدليل
بعد ان لا يوجد مراتب الاعداد وشبهها فظاهر انها ليست موجودة فلم يلزم
التخلف وان اراد امرا آخر فليبين فان قلت غرض الناقض انا نختار ان بين
مراتب الاعداد الى غير النهاية بحيث يوجد فوق كل عدد عدد هذا البرهان
يمنع ذلك قلت كون مراتب الاعداد كذلك في الواقع ممنوع انما ذلك حكم الوهم ولا
يتوهم ان هذا الجواب يرجع الى الجواب الاول لكن و الاول منع جريان الدليل

وهذا

وهذا منع لتخلف المدعى بيان فان قلت على الجواب ان تلك المراتب
وان لم توجد في الخارج وفي اذهاننا لكنها موجودة بالتفصيل في المبادي العالية من علم الله تعم
وغيره فيجري فيها التطبيق بهذا الاعتبار قلت ان المعلومات ليست موجودة
في المبادي العالية وجود الصور العلمية في اذهاننا بل علمها علم اجمالي عقلي بسيط
متعال عن شوب الكثرة ووصمة التعدد وان تكثر المعلوم لا يقال لا بد في العلم
حضور شيء عند العالم والحضور فرع الامتياز والثبوت فللمعلومات ثبوت
في علم المبادي لانا نقول الشيء الحاضر عند الباري تعالى ازلا وابدا ذاته المقدسة
التي هي مجمع جميع الحقائق الكونية والصور العلمية فلما كان حاضرا بما سواه وعلمه
بذاته علم بما سواه اجمالا من غير ان يحتاج الى حضور ما سواه والعقول العالية
ايضا عقلت الواجب تعالى بهذا الوجه فعقلوا ما سواه لا يقال العلم بدون
الحضور محال بداهة فكل ما هو معلوم له تعالى حاضر عنده فله ثبوت وامتياز و
جميع مراتب العدد وشبهها معلوم له تعالى فتميزت عنده ثابتة موجودة
ويجري فيها البرهان لانا نقول يكفي في العلم بالامور المتعددة حضور مبدا تفصيل
المعلومات وايجادها عند المدرك كما ان كل احد عارف بلغة قومه بحيث
لو قيل انه لا يعرف احد لسان بلده عده جميع العقلاء خاطئا فيعلم بعبارة
عن انه حصل له علم واحد بالفاظ تلك اللغة مفرداتها ومركباتها بحيث
يقدر على احضار كل منها بالفعل من غير تجشم كسب جديد اصلا وعلم الباري تعالى

والمبادی لشابه بوجه لهذا العلم لکنه اتم واکمل واعلی وتمام البیان خارج
عن ساحة المبحث ولذلک کتبناه فی کتابنا المسمی بالمعارف الالهیة وثانیا
ایضا بمنع ان بین تلک المراتب ترتبا بحسب الوجود العلمی ویرد علیه ان الترتب
بین المراتب الاعداد انما هو بسبب الاقلیة والاکثریة لا بحسب التقدم وکیف والحق
ان العدد الاقل لیس جزء للعدد الاکثر علی ما حقق فی مظانه ولک ان تقول ان هذا
الترتب حاصل بینها اینما وجدت علی ان هذا الجواب لو تم کان جوابا آخر عن
النقض بمراتب العدد لا تتمیما للجواب الاول لان مداره کان علی ان العدد
موهوم وبنی ذلک علی عدم الترتب بین مراتبه ان التحقیق
هذا البرهان علی ما ثبت رأیه ارباب التدقیق ان کل سلسلة ترتب الآحاد الموجودة
یکون لها مبدء واعتبر ذلک المبدء اول السلسلة تعین ما یلیه بانه ثانی السلسلة
وما یلیه بانه ثالثها وهکذا تتعین کل واحد من احادها بمرتبة خاصة من المراتب
العددیة فی السلسلتین المفروضتین الکل والجزء اذا اعتبر مبدءهما اول السلسلتین
تعین کل من احادها بمرتبة خاصة من المراتب العددیة فاما ان یکون فی
الزائدة مرتبة عددیة لا توجد فی الناقصة اولا وعلی الاول ثبت تناهیها وعلی
الثانی تساویا فاعلم ان تقریر هذا البرهان علی هذا الوجه لعلک لا تجده فی غیر
کتبنا ویتوجه بعد هذا التقریر سادس البراهین التی سنحت لنا کما ذکرنا
وعند هذا التقریر الثانیة کما لا یخفی اقول بقی ان هذا البرهان علی هذا
التقریر

التقریر یتوقف علی ان کل من آحاد السلسلة تتعین لها مرتبة خاصة من المراتب
العددیة بحسب الواقع والخارج من غیر ان یکون للذهن والاعتبار مدخل فیه
اصلا ولعل الخصم یمنع ذلک فان اثبت ذلک بالبرهان تم هذا البرهان والمعول
علیه والا فلا اذ یحتمل حتی التأمل لا یقوم باحد السلسلتین بالاحاد ویقول انما ان
یوجد فی الناقصة مثل الزائدة متساویا والا تناهیها ولا یحتاج الی تلک
المقدمة لانا نقول یجوز ان یکون الزائدة فی جانب التناهی فلا یلزم
التناهی وسقوطه جدا ذهب الفلاسفة الی اشتراط جریان برهان
التطبیق باجتماع الآحاد فی الوجود فانه اذا انطبق الاول علی الاول
لزم انطباق الثانی علی الثانی واذا لم یجتمع فی الوجود فعند وجود الاول
مثلا قد لا یوجد الثانی فلا یلزم من انطباق الاولین انطباق ثانیهما الا
بعد ان یلاحظهما العقل بهذا العنوان واحاطة العقل بالامور الغیر
المتناهیة لذلک محال فسقط عنهم النقض بالحوادث وقال المتکلمون
ان الامور المتعاقبة شرطها الوجود الخارجی فانها وان کانت غیر موجودة
دفعة واحدة لکنها موجودة فی جمیع الازمنة المتعاقبة واعترض علی قوة هذا
الکلام کثیر من الفحول منهم الامام الرازی والعلامة الدوانی اقول
لعلک اذا احطت باطراف هذا البرهان علی ما مهدنا ظهر لک ان البرهان
لا یجری فی الحوادث علی ان الخصم هنا کان فی مقام منع جریان البرهان وعلی المتکلم

الناقص اثباته وهو خرط القتاد فان قلت اذا اعتبرت الحادث
اليومي مبدءاً كان الحادث الامسي ثانياً له وما كان قبل الامس ثالثاً له و
هكذا فتعين لكل منها مرتبة عددية خاصة وهو مناط جريان البرهان فيجري
فيها قلت كل من المراتب العددية يتعين رتبته بالقياس الى ما قبله فان الثاني ثان
بالنسبة الى الاول الذي هو قبله فرضاً والاتصاف بالامور النسبية يتوقف على
تحقق المنتسبين معاً اما ذهنا فذهنا واما خارجا فخارجا فان اتصاف الحادث الى
المعدوم الصرف محال بديهة فاذا لم يوجد الاحاد في الخارج معاً لم يتصف شيء
منها بالمراتب العددية المذكورة الا بعد اجتماعها وما هو الا في الذهن ولو
قال المتكلمون ان تلك الحوادث موجودة في علم الله تعالى والعقول العالية فتتصف
بتلك المراتب العددية فيجري فيها التطبيق بهذا الاعتبار ورد عليهم النقض بمراتب
الاعداد حيث يسلمون عدم جريان التطبيق فيها ويلزمهم في ذلك ايضا والالزام
بتم دليلهم مع انها موجودة في علم الباري كالحوادث من غير فرق فما هو
جوابكم فهو جوابنا فان قلت لو كان ينطبق ازاء الازلي من آحاد
الجملتين فاما ان يكون بازاء كل من الزائدة ومن جملة الحوادث من الازل
الى الآن واحد من الناقصة ومن تلك الجملة الى السنة الماضية فيلزم تساويهما
اولا فيلزم التناهي قلت يجوز ان يكون التفاوت ح في جانب المستقبل
ولزم التناهي منه وعدم تناهيهما في جانب الماضي اقول يمكن ان يقول

يلزم

٢٧

يلزم التفاوت بين جملتي الحوادث بخمس حوادث وبعض منطبقاً ازلياً
ينطبق كل من الجملة الزائدة على واحد حدث قبله بخمس مراتب من الجملة الناقصة
وهكذا فالان ينطبق الحوادث اليومي وهو آخر حوادث الكل على ما حدث قبل
ذلك بخمسة ايام مثلا وهو آخر حوادث الجملة الناقصة فيقدر التفاوت بين الجملتين
لم يظهر في جانب المستقبل لتلاقي النهايتين ولا في الاوساط وهو ظاهر فالتفاوت
في جانب الازل على هذا التقدير ولزم منه التناهي ثم اقول للحكيم ان يقول للمتكلم
منقوض بمراتب العدد فانه لو كان منطبقاً ازلياً انطبق كل مائة من الكثرات الغير
المتناهية على عشرة ولا على عشرة هي في مرتبة تلك المائة بل متقدمة بمراتب بحيث ينطبق
المائة الاخيرة على العشرة فان وجد بازاء كل مائة عشرة لزم التساوي والا لزم التناهي
والجواب انا لما [illegible] الى انه تعاقب الحوادث الغير المتناهية في جانب الازل
معتقد بانه ممتنع قطعيات فذلك المنطبق الازلي لعدم تناهيها في الازل
وبرهان التطبيق عندنا جار في تلك التطبيقات ايضا فكيف يقع هو وما
يتفرع عليه نقضاً علينا وما اخذنا من هذه التطبيقات في برهاننا فانما كان
الزاماً للفلاسفة المجوزين تعاقب الامور الغير المتناهية لا الى اول ونحن فلم يبق
للفلسفي ايضا منع الا منع جواز خصوص هذا التعاقب وفيه ما نبه عليه ما لا
يخفى عليك من انه فيه ثم اقول للمتكلم ان يستدل على عدم جواز تعاقب الحوادث
في الازل لا الى نهاية بانه ح سيقدم على كل حادث عدم ازلي فالحادث [illegible] الاول

والثاني مجتمعان معاً في العدم اي كان مرتبة كانا معدومين فيها واجتمع معهما
عدم الحادث الثالث ومع هذه الاعدام الثلثة عدم الحادث الرابع وهكذا
على ترتيب الآحاد فاما ان يتوقف هذا الاجتماع في العدم لجميع الآحاد فيكون الجميع
معدوما في مرتبة ما فجميع الحوادث عن تلك المرتبة الواقعة وكان لها مبدء او
انتهاء وهو المط او لا يتوقف بل ينتهي الى حادث معين لا يجتمع عدمه مع عدم ما قبله
من الحوادث فيلزم تقدم ذلك الحادث اذ لو تقدم عدمه على وجوده لاجتمع
عدمه مع عدم ما فوقه فان قلت كل جملة متناهية تجتمع في العدم اي يتحقق عدم سابق
على الجميع واما الحوادث الغير المتناهية فلا قلت لا ينافي هذا اصلا لما قلنا لا انا
بينا ان هذا الحكم اي الاجتماع يتوقف الآحاد على التوالي فليتأمل بل انه موضع
لايح عن غموض واشكال وحق هذا المقام اي اثبات تناهي ما للكلي منها في المعارف
الالهية   اشترط الحكماء في جريان برهان التطبيق ان يكون بين
الآحاد ترتب اما ترتب عقلي بالعلية والمعلولية او طبعي او ترتب حسي و
بالجملة يجب ان يكون بحيث لو اعتبر المبدء اول تعين ما هو ثانيه وما هو ثالثه
فانه حينئذ اذا انطبق بين اول الجملتين تطابقت ساير الآحاد من غير احتياج الى ملاحظة
العقل اياها تفصيلا واذا لم يكن بين الآحاد ترتب فانما يتعين بإزاء كل واحد
شيء وهو لا يفي بالجميع [illegible] لا يتصور التطبيق بين الجملتين الممتدتين
بل بين الجملتين على التوازي بين اعداد الحصر اذ يكفي في التطبيق بين الادين

تطبيق

تطبيق طرفيها اذ يلزم وقوع كل جزء من احديهما بإزاء جزء من الاخرى على الترتيب ولا يكفي اعداد
الحكمين بل لا بد من ان اراد كل بإزاء مقابله وبهذا اندفع النقض بالنفوس الناطقة لعدم الترتب
بين آحادها قيل لقائل ان يقول لا نسلم انا ان يتوقف التطبيق على ملاحظة الآحاد تفصيلا
فلا يمكن التطبيق في المرتبة ايضا اذ يكفي بملاحظتها اجمالا فيجري في غير المرتبة ايضا فانا نعلم انه
لا بد ان يكون في الجملة الزائدة ما لا يكون بإزائه شيء من الناقصة فيلزم الانقطاع او لا
يكون فيلزم التساوي والجواب انه اذ لزم الانقطاع على التقدير الاول لزم تناهي الاول انما
لزم ان يكون جملة غير متناهية على غير متناهية اخرى اذ ليس في الغير المرتبة ترتب حتى
يجعل كل من آحادها بإزاء خاصة ولا يكون لها اول وثان بالترتيب حتى اذا انطبق الاول
على الاول والثاني على الثاني لزم ان ينطبق التساوي في جانب اللاتناهي ويلزم منه
التناهي اذ ليس لهذه الجملة جانب اصلا فضلا عن ان يكون لها جانب التناهي وجانب
اللاتناهي على ان كلام صاحب التعليل لا يخلو من لبس فتدبر فانه تجوز ان يكفي الملاحظة
الاجمالية في الآحاد المرتبة لا يكفي في غير المرتبة على ما هو الظاهر ودل عليه النظر المذكور
بل نقول لا حاجة في المرتبة الى ملاحظة جميع الآحاد لا مجملا ولا مفصلا فانه لما كان
في المرتبة لكل من آحادها مرتبة عددية خاصة فلكل واحد من الجملتين سائر كتابين في
المرتبة كان تكونا على ما بين فيهما متطابقتان وان لم يعتبرهما معتبر على ما اعترف
المعترض كما اسلفنا انه لما كان الجملة الناقصة في الجملة الزائدة فكل من
آحادها واحد من الجملة الزائدة بمعنى بإزاء كل واحد من الناقصة واحد من الزائدة

هو الواحد الاول باعتبار رتبته فاندفع العلاوة مع ان النقض الذي لم يبق
على صاحب التعليل الا ما قيل في اول الجواب قال بعض المحققين ان الامور
الغير المتناهية مطلقا يستلزم الامور الغير المتناهية المترتبة اما ان ترتب
احادها فظ[اهر] واما ان لم تترتب فلا شك ان المجموع متوقف على المجموع اذا
اسقط منه واحد وذلك المجموع على المجموع اذا اسقط منه واحد وهكذا الى
غير النهاية فيجري التطبيق بين تلك المجموعات الغير المتناهية اذ هي امور موجودة
مترتبة على فرض وجود الامور الغير المتناهية فان قلت اللازم التطبيق
بين المجموعات تناهي المجموعات لا الاحاد المترتبة ولا يلزم
منه تناهي احاد المجموع الاول كيف وكل منها مشتمل على احاد غير متناهية
قلت بل يلزم تناهي احاد المجموع الاول ضرورة انه على فرض تناهي المجموعات
ينتهي بعد اسقاط الاحاد المتناهية التي هي عدة المجموعات المتناهية
الى مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك
المجموع المتناهي الا بعدد متناه هو عدة المجموعات انتهى واعترض عليه
بوجهين الاول انه لا يلزم من توقف امر على احاد ان يتوقف على بعض
تلك الاحاد اذا اعتبرت مجموعة بل يجوز ان يتوقف على كل واحد واحد
منفردا ولا يتوقف على مجموع من المجموعات اصلا الا ترى ان الجسم
يتوقف على كل من الهيولى والصورة ولا يتوقف على مجموعهما لانه عين الجسم

فلانه

فلانه ان مجموع الاحاد الغير المتناهية يتوقف عليه اذا اسقط منه واحد
بل انما يتوقف على الاحاد والمجموع بدون الواحد امر اعتباري وان كان
موجودا فلا توقف له عليه اقول لما ظهر بان الاول ان تلك المجموعات
موجودة في الواقع من غير تعمل العقل وهو ظاهر لما سلف كيف وكل مجموع قد
وجد جميع احادها ووجود الكل بعد وجود جميع اجزائه ضروري الثاني انه
هل بين هذه المجموعات توقف ام لا وادعى بعضهم فيه الضرورة وفيه
فيه اذ يتوجه عليه المنع واذا لم يكن بينها توقف فلم يجر فيها التطبيق
ام لا الحق الجريان لان المعتبر كون الامور الواقعة في المراتب العددية
مترتبة بوجه ما وهذه المجموعات مترتبة بوجه ما اي اذا اخذت منفصلات
انها امور كثيرة لا من حيث ان كل مجموع امر واحد فان المجموع الاول مثلا
يتوقف على المجموع الثاني لا من حيث انه امر واحد بل من حيث انه امور
كثيرة كل واحد منها يتوقف عليها المجموع الاول وكل من المجموع فيها له
جهة وحدة وهو بهذا الاعتبار واحد من المراتب التي اعتبر فيها التطبيق
وجهة كثرة وبهذا الاعتبار يتوقف عليه ما تقدم من المجموعات ويكفي في
التطبيق هذا القدر تدبر ثم اقول الى ههنا انه ليس بين المجموعات
توقف اصلا وان التوقف لعلكم لا يكفي في التطبيق لما ان تحصل
المجموعات ترتبا آخر هو الترتب بحسب الاكثرية والاقلية فان المجموع

الاحاد اكثر لا اكثر منه فی تلک الاحاد والمجموع الاقل منه بواحد يليه فی الاكثرية
ويليه الاقل باثنين وهكذا فاذا اعتبر المجموع الاول اول المجموعات
بحسب الاكثرية كان الثانی ثانيه والثالث ثالثه بحسب نفس الامر كما لا
يخفی فيكون لكل مجموع مرتبة خاصة من المراتب العددية ويجری فيها التطبيق
بهذا الاعتبار فان قلت لسلسلة المجموعات نهاية هی المجموع الاخير
فانه مجموع لا مجموع اقل منه واذا لم يذهب الی غير النهاية فای فايدة فی
اجراء البرهان الذی غايته اثبات تناهی السلسلة قلت اذا كان
للمجموعات نهاية فی جانب العدد الصغير لم تكن غير متناهية والا لزم الخلف
ما لا يتناهی بين حاصرين وكلامنا فی انه بهذا افراد حتی لا يحتاج الی الكون
ولا التنبيه ذلک ثم اقول البيان لحصول مجموعات غير متناهية يكون
كل مجموع جزء المجموع آخر لا الی نهاية بيانه ان مجموع الآحاد موجود
واحد آخر هو ثالث لها موجود فالمجموع المركب من المجموع الاول و
هذا الواحد موجود وواحد آخر هو رابع لهذه الثلثة موجود فالمجموع
المركب من المجموع السابق ومن هذا الواحد موجود وهكذا الی غير
النهاية فيوجد مجموعات غير متناهية مترتبة ترتبا بالطبع بحسب الكلية
والجزئية فيجری فيها التطبيق الوجه الثانی انه ان اريد ان الامور
الغير المتناهية مطلق تستلزم الامور الغير المتناهية المترتبة فی آحاد السلسلة

بان

بان تتعين بعض منها بالتقدم علی بعض آخر ثم اذا المجموع بلا واحد معروض لكل
تصور اعتباره علی انحاء كثيرة فلم يكن له فی السلسلة محل متعين وان اراد
انه يستلزم الامور الغير المتناهية المنتشرة فی آحاد السلسلة فمسلم لكن لا يلزم منه عدم
الانطباق تناهی السلسلة اذ لا يتعين ان يكون النقصان فی جانب
السلسلة الاخری ان السلسلة الغير المتناهية هی التی آحادها الوف اكثر من
التی آحادها آحاد مع عدم تناهيهما اقول لما كان الشق الاول قوله
المجموع بلا واحد يعنی كل ما يحتمل كل من هذه الانحاء الكثيرة يكفينا فی المطلوب
وكل منها موجود فی الواقع صحاحه فالزم ان تتعدد مسالک التطبيق
وتنكسر مجاری الانطباق ويلزم الخلف مع كل واحد وهو يؤيد ما كنت
نبهت مفصل تأييده ونقول ان النفوس الناطقة منها مترتب باعتبار
حدوثها فيتم البرهان وايضا نفس الابن تتوقف علی بدن المتوقف
علی نفس الاب المولدة لمادة بدنه فنفسها مترتب بالطبع وجب
عن الاول او الامتناع ترتب حدوثها طورا ان يحدث جملة منها فی
زمان وجملة اقل او اكثر فی زمان آخر ورد بانه علی تقدير قدمها
بالنوع وتعاقب افرادها ازلا وابدا كما هو مذهبهم يوجد لا محالة سلسلة
منها غير متناهية مترتبة فی الحدوث فيجری البرهان فيها ولا يتغير بعد تكون
جملة اخری لا حاد تلک السلسلة فان بعض الاعاظم ذكر انه يوجد لا محالة

سلسلة الجمع وانما يلزم لو لم يحصر حدوث النفس في الولادة وليس كذلك
فانهم يجوزون تكون الابدان بعد الطوفانات بدون ولادة كما
في آدم عليه السلام وزوجته وان اراد انه يلزم ترتب ازمنة حدوثها
فلكن لا يجري فيها البرهان لعدم اجتماعها اقول لا نطيل بهذا الكلام وجه
صحة اصلا وثانيا اذا اخذت مترتبة بحسب ازمنة حدوثها لم تكن مجتمعة
بهذا الاعتبار فلا تكون مجتمعة الآحاد من هذه الحيثية ورد بان آحاد السلسلة
مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيها التطبيق اذ يكفي فيه كونها ذا مجموع
اوصاف يقتضي انطباق كل منها على نظيره في السلسلة الاخرى على
الاتساق وهو حاصل بها فانا نقول الجملة المورودة من اليوم مشتملة
على الحادث امس وعلى الحادث قبله وهكذا فناخذ من الحادث في اليوم
السابق جملة فنطبقها على الجملة المبتدئة من الحادث في اليوم فنطبق
كل مرتبة من سلسلة الجزء على نظيرها من سلسلة الكل ونسوق البرهان الى آخره و
للمحاول ان يقول ان الحدوث وقت الاجتماع والترتيب كاف في البرهان ظاهر
الجريان واما اذا اختلف الوقتان ففي الجريان نظر قيل بل
الاظهر عدمه انا اذا اخذنا معنى المساواة وضدها بين
جملتين موجودتين من الآحاد من الالفاظ والعبارات لم يكن المساواة
والا كون عدد آحاد احدى الجملتين مثل عدد آحاد الاخرى والزيادة

والنقصان

والنقصان باشتمالها هذه الثلثة نيحد تسليم انه يوجد بازاء كل من الجملة الزائدة
واحد من الجملة الناقصة منع المساواة يرجع الى تجويز سلب الشي عن نفسه في نفس الامر
متحقق ولا نقول به عاقل فاندفع المنع الى آخره انا نبينا و
قررنا ان اجراء هذا البرهان ليس بطريق الكذب والدفع على ما هو التحقيق
بل الآحاد المترتبة الموجودة الشيئية بمراتب عددية متعينة في الواقع
من غير مدخل لفعل العقل واعتباره في تعيين هذه المراتب العددية
اصلا فتطابق في الواقع بعضها على بعض فان اعرف التطابق
تساوت الجملتان والا تفاوتتا فقد ظهر ان الفضل الواقع بين الجملتين
والانطباق بين آحادهما من لوازم وجود الجملة الغير المتناهية واذا لزم
منها المحال فقد لزم هذا المحال من وجود الغير المتناهي على ما وضح فاندفع الشبهة
السادسة تامل انه دقيق وقد يقال بان المجموع اذا كان محالا بان
يكون كل من اجزائه واقعيا عنها محالا لو لم نعلم بالضرورة ان ما سوى عدم
التناهي ليس محالا انه لو لم يوجد الواجب لذاته لزم ذهاب
السلسلة الى لا نهاية وهو يستلزم زيادة عدد المعلولية على عدد العلية
بواحد وهو محال لاشتماله زيادة احد المتضايفين على الاخر بيان اللزوم
ان آحاد السلسلة ما عدا المعلول الاخير لها علية ومعلولية فتكافؤ
عدديهما فيما سوى المعلول الاخير وله معلولية زائدة فيزيد عدد المعلوليات

الى اصلهم فى السلسلة على عدد العليات الواقعة فيها بواحد وهذا البرهان
يجرى فى تسلسل المعلولات اذ فيها يزيد عدد العليات على عدد المعلوليات
بواحد وكذا الحكم على تقدير التسلسل فى جانبى لانا اذا اخذنا سلسلة غير متناهية
من معلول معين وتصاعدنا فى علله الغير المتناهية فلابد ان يتكافأ عدد العليات
والمعلوليات الواقعة فى هذه القطعة ضرورة ان العلية التى تكافئ المعلوليات
الواقعة فيها لا يمكن ان يكون بالتكافؤ لما تحت تلك القطعة من المعلولات
وهو ظاهر اقول وهذا البرهان لو تم لدل على امتناع وجود الامور الغير المتناهية
الغير المترتبة ايضا لانه يوجد فيه الواحد والاثنان والثلثة وهكذا الى ان يوجد
فيه المجموعات الغير المتناهية المتزايدة بواحد واحد مع ترتبها على ما مر
والواحد اقل محض وما بعده من المراتب اقل واكثر فكل ما بعده من
المراتب متصف بالاقلية والاكثرية فيزيد عدد الاقلية بواحد على عدد
الاكثرية مع انهما متضايفان هف ثم اقول هذا البرهان مما يعول
عليه الفحول ويقويه بالعقول وفيه نظر بعد لانه ان اريد انه يلزم زيادة
عدد المعلولية على عدد العلية فى الخارج فممنوع لانهما صفتان اعتباريتان
بل قبل اتصاف المعلولات الخارجية وما لا يوجد فى الخارج لا يتصف
فيه بالزيادة ولا بالنقصان وان اريد انه يلزم زيادة احديهما على
الاخرى فى الذهن فذلك انما يصح بعد احاطة الذهن بجميع

القطع

المعلولات

المعلولات والعلل الغير المتناهية وانتزاع الصفتين منهما وهو ممتنع
وان اريد انه يلزم زيادة عدد المعلول على عدد العلة مع ان هذا العبد
عن عبارتهم هذا فيرد انه ليس كالاول بل هو واقع كثيرا اذ كما يكون للاب واحد
ابناء وللعلة الواحدة معلولات لكل غير ذلك من الموارد فان قلت
لكل معلول له علة فى هذه السلسلة ليست هى علة معلول آخر من آحاد
تلك السلسلة وان كانت علة لمعلول خارج من السلسلة كان السلسلة
ماخوذة من احاد مترتبة فى العلية واذا كان كل معلول له علة فوق
المعلول الاخير معلول وعلة فلا يوجد بازاء المعلول الاخير علة فزاد
عدد المعلول على عدد العلة على وجه يكون محالا قلت لو تم هذا لكان
برهانا آخر على ابطال التسلسل لا توجيها للدليل المذكور على ما تنادى عليه عبارتهم واشارتهم
فى تقرير هذا الدليل فاجد فى الشامل انه لو استغنى الواجب كان كل ممكن موجودا
بايجاد ممكن آخر اياه وكل منها غير موجود فى حد ذاته فاذا لاحظ العقل جميع
الممكنات اجمالا ويذكر ان شيئا منها لا يوجد الا بوجود آخر وهو ملتزم بانه لا دوام
للطرف حكم الوسط لا توجد شئ من هذه السلسلة وبعبارة اخرى اذا لاحظ العقل
ان شيئا من الممكنات سلسلة يتصف لذاته بالوجود وجميع الممكنات بحيث لا بد عنها
ممكن فى حد انفسها حال عن صفة الوجود فمن حصل الوجود منها حتى يصح ان يقال ان
هذا اوجد ذاك وذاك اوجد ذلك والعقل اذا لاحظها كذلك يجزم بانه لا بد لوجودها

من ان ينضم اليها موجود خارج حتى يصح الاتحاد بينها ايضا لظهور ذلك انه اذا كان
شرع لبعضها استفادة من بعض ولاحظ العقل ان شيئا منها لم يكن له نور في حد
ذاته وكذلك الجميع فما لم يوجد نور من خارج لا تستفيد بعضها من بعض وهذا برهان
مبنى متين يحدس به ارباب العقول الذاكية الى المطلوب ذكر الفاضل الى ويتوجه
عليه بحث اجمالى منع آه وهو انه اذا لاحظ العقل ان كلا منها موجود ممكن الى اخر
الى غير النهاية علم ان لوجود تلك الممكنات من غيرها لو ثبت فيها امر خارج عنه
ما فيه علة ما او ما نا اليه وينقض بالتسلسل في العدميات فان عدم الممكن كعدم العقل
مثلا لعدم علته وهو لعدم علته وهكذا فنقول اذا لاحظ العقل سلسلة الاعدام
بل المعدومات ولاحظ ان شيئا منها لم ينعدم بذاته والا لم يكن ممكنا بل ممتنعا
فيجزم بانه ما دام للطرف حكم الوسط لا ينعدم شيء منها فيجب انتهاؤها مع فرض عدم
تناهيها بطرف لا يجوز ان ينتهي الى عدم ممتنع لذاته وبالجملة منع عدم تناهي سلسلة
الاعدام ولزوم جريان الدليل فيها من غير محذور لانا نقول في نقض النقض
بالتسلسل في اعدام الحوادث السابقة على وجودها فانه يشبع انتهاء سلسلة تلك الاعدام
الى عدم ممتنع بالذات والا لم يوجد الحادث وهو ظ واجيب عن النقض بانه لا
تسلسل في الواقع ولا استناد ولا علية في نفس الامر عن اعتبار الذهن
كيف وكل منها متوقف على ثبوت موصوفها في الواقع والواقع منها انه ليس
هناك شيء اصلا ولا استناد في العدم العرفي واللاشيء المحض نعم اذا لاحظ

العقل

العقل ذلك العدم ينحل الى عدم معلول وعدم علته وهكذا الى ان يقف الذهن
لامتناع احاطته بما لا يتناهى اقول ويمكن منع ذهاب سلسلة الاعدام الى غير
النهاية لجواز انتهائها في بعض المراتب الى عدم العلية لا الى عدم العلة فان عدم
العلة قد يكون لانتفاء امر معين يتصف بالعلية اذا وجد فلما لم يوجد المعلول
وقد يكون لانه لا شيء معين لاجتماعه ولا متقرر البحث ويتصف في الواقع بالعلية
ظ انتج لا ذهب الاقدام الى غير النهاية وعند هذا اندفع ما قيل من ان
تلك الاعدام وان لم يتحقق في الواقع وليس بينها تعدد واستناد لكنها موجودة
في المدرك العالية وكفى ذلك في النقض اذ فاعلى هو اعلى ان فيه ما مر ان علم
البارى علم بسيط اجمالى خال عن التكثر والتعدد في المعلومات فضلا عن عدم
تناهيها فتامل . ما ذكره الشيخ ابن سينا في الهيات الشفاء ومحصله ان
كل ما هو معلول وعلة فهو وسط بين الطرفين بالضرورة لانه معلول فيكون له علة وعلة لمعلول
معلول فهو وسط بينها فلو لم يكن في الوجود واجب لذاته تسلسلت العلل الى غير
النهاية وكان كل من تلك العلل وسطا اذ لا واحد منها الا وهو معلول وعلة و
اذا كان كل واحد من سلسلة العلل وسطا كان تمام هذه السلسلة وسطا مع انه لا
طرف لها فيلزم وجود الوسط بلا طرف وهو مح فوجب انتهاء سلسلة العلل الى
علة غير معلولة وهو المط واورد عليه النقض بالحوادث عند الحكماء فانه عندهم ان
وجود كل حادث يتوقف على وجود حادث آخر قبله وهكذا الى غير النهاية فكل

حادث فهو شرط من وجه وشرط فهو وسط بعين تأمل في تلك سلسلة الحوادث على
ما زعموا كان كل من الحوادث السابقة على الحادث اليومي وسطا فطال ان
جميعها وسطا ولا طرف لها ينتهى اليه وكذا ينتقض بالدورات الفلكية على
ما زعموا انها غير متناهية في جانب الازل الى غير النهاية وبعد ايضا انه لا يلزم من كون
كل واحد من السلسلة وسطا كون المجموع كذلك اذ كثيرا ما يخالف حكم الكل
المجموعي حكم الكل الافرادي فان كل احد يسعه هذه الدار ولا يسع الجميع و
اجيب عن النقض بمنع التسلسل في الحوادث بل التحقيق ان حدوث كل
حادث يستند الى وضع من الاوضاع الفلكية بوسط او بغير وسط وذلك
الوضع مستند الى الحركة الفلكية والموجود منها في الخارج امر واحد بسيط
هو الحركة التوسطية الباقية عند الحكماء ازلا وابدا وتقسيمها الى الادوار
وانها باعتبار العقل اياها في الحركة القطعية المتصلة كتقسيم الجسم المتصل
الى الاجزاء الفرضية وبذلك يندفع النقض الثاني ايضا وفيه انه مخالف لتصريحاتهم
بان سلسلة الحوادث العنصرية من الصور الواردة على هيولى واحدة
يستند بعضها الى بعض لا الى نهاية لكن الامر فيه هين وكذا المراد به
والجواب عن المنع ان العقل اذا لاحظ تلك العلل وتذكر ان كلا
منها متأخر في الوجود بوجه وليس شيء منها موجودا بوجه لا يتقدم عليه شيء
يجزم بان جملة تلك العلل متعددة لا بان يوجد المجموع بل واحدا الغايات

منافي

متأخرا الذي ولا تقدم عليها شيء فوجد الوسط بدون الطرف وظاهر ان
المجادل يمنع هذه المقدمة لكن كنه المقام مكشوف عند العقل السليم واذا
حققت هذا الكلام وجدته قريبا من عيان شرا دقنا خارج عن البيان
ان الموجب لو احتاج في الممكن وذهبت العلية منا لا
الى نهاية كان ايجاد كل ممكن موقوفا على الوجود ضرورة ان ما لا يوجد لم يوجد
والوجود ح يتوقف على الايجاد اذ وجود الممكن بايجاد الفاعل اياه
فيتوقف كل من الوجود والايجاد على الاخر اقول ويرد عليه انه ليس هناك
وجود واحد ولا ايجاد واحد بل هناك وجودات غير متناهية وايجادات
غير متناهية يتوقف وجود على ايجاد وهو على وجود آخر غير الوجود الاول
وهو على ايجاد آخر وهكذا وان اراد انه يتوقف وجود الممكن من حيث
هو على الايجاد كذلك وبالعكس من غير النظر الى خصوصية ممكن ومن غير
احد الممكنات على التفصيل قلنا انه لا يتحقق الوجود المطلق ولا الايجاد
المطلق الا في ضمن فرد وتحققهما في ضمن الفرد على ما بين
ان مرادي قولنا ان الممكن موجود اي مضمون هذه القضية الحكم من غير التفات
الى خصوص فرد يحتاج الى علة متقدمة عليها ولا يجوز ان يكون ممكنة
لوجوب كون هذه العلة متقدمة على كل ممكن فهو الواجب بالذات
اقول ويرد عليه ان مضمون تلك القضية لا يمكن ان يتحقق الا في ضمن فرد وذلك

ولم یتحقق الا فی ضمن فرد واحد ایضا بل فی ضمن افراد فیجوز العقل ان یکون بعضها
علة لبعض اخری لا الی نهایة انه لیس للموجود المطلق من
حیث هو موجود مبدء والا لزم تقدم الشیء علی نفسه وبذلک یثبت وجود الواجب
فان مستنبط هذا الدلیل وهذا اخص بان یکون طریقة الصدیقین الذین
یستشهدون بالحق لا علیه وبعبارة اخری لجمیع الموجودات من حیث هی لیس
له مبدء فالذات وبذلک یثبت وجود الواجب وبعبارة اخری لجمیع
الموجودات من حیث هو موجود یمتنع ان یفتقر الی الغیر کما وبذلک یثبت
وجود الواجب ایضا اقول یرد ان الموجود المطلق لا یوجد الا فی ضمن فرد
فلیمنع ان یکون وجوده فی ضمن فرد علة لمن فی ضمن فرد اخر علی انه لو تم لدل علی
ان الموجود المطلق واجب بذاته مع انه مفهوم کلی مشترک بین کثیرین
متحد مع کل موجود فیلزم تعدد الواجب واتحاد الواجب والممکن وحدوث
الواجب حیث یکون الموجود حادثا واحتیاجه الی الغیر وغیر ذلک من
المفاسد وقوله لجمیع الموجودات من حیث هو الی فی محل المنع وبالجملة هذا
الکلام راجع الی اقاویل المتصوفة وفیه ما فیه
ان جمیع الممکنات فی حد ذواتها معدومة وانما توجد بایجاد علل فلو کان
جمیعها لم توجد بل بقی بعضها معدومة فلو کان وجود هذا البعض لوجود
علته الممکنة المتسلسلة لزم الترجیح بلا مرجح لانها لیست لو وجدت لکان

ایضا

٣٥

ایضا لذلک فما السبب فی انه وجد هذا البعض دون ذلک البعض فلا بد
الانتهاء الی الواجب بذاته حتی یکون مرجحا لوجود بعضها علی بعض
لحکمة ومصلحة یقتضیها علمه المحیط اقول وللمجادل ان یمنع الترجیح بلا مرجح
مرجح لا نحیط به علما بالتفصیل والتعیین لکنه عندی ان هذا الدلیل
متین لکنه الحق مبین ولا ایراد علیه کما لا یخفی علی الاذکیاء
البرهان العرشی الذی استنبطه صاحب الاشراق وهو انه لو تسلسلت
علل الممکن الی غیر النهایة کان بین ذلک الممکن وکل واحد من
تلک العلل متناهیا لانحصاره بین الحاصرین فیکون الکل ایضا
متناهیا لانه لا یزید علی ما بین المبدء وکل واحد الا بالطرف وفیه
انه لا یلزم من تناهی کل واحد من اجزاء السلسلة الواقعة بین المبدء وبین
تناهی السلسلة بأسرها فان هذا الحکم من قبیل ان یقال ما بین ا و ب
اقل من ذراع وما بین د ج ایضا اقل من ذراع فیلزم ان یکون
ا و ج اقل من ذراع واجیب عنه بانه لیس من هذا القبیل لعدم
اتحاد المبدء فی المثال بل من قبیل ان یقال ما بین ا و ب اقل من
ذراع وکذا ما بین ا و ج فانه یلزم ان لا یزید الواقع بین ب و ج
علی اقل من ذراع الا بالطرفین اقول لو تم هذا لکان ابطالا
للسند الاخص وهو غیر مفید لما ان هذا البرهان حدی فان صاحب

القوة الحدسية يعلم ان هناك واحدة من العلل بهر مع الطرق محيطات
بما عداها وان لم يتعلق تلك الواحدة عنده و لا يخفى ما يلوح فيه من امارات
الضعف وانى بهذه المقدمة لعريب احلى من اصل الدعوى اصلا
في حل الشبهة التي يتوهم بحسب الظاهر الاولهم على وجود الواجب يستنبطها او
كشفنا غطاءهم بتوفيق الله سبحانه وادينا الواجب مجانية على كافة الناس من
ازالة الشبهة على القواعد الدينية   انا اذا قلنا الواجب موجود
نعني ان الموجود معنى كليا يصدق على كل موجود ممكنا او لا فاما ان يلزم
بهذا المعنى الكلي ان يتحد مع الذات الواجب نعم او لا وعلى الاول وجب
ان لا يصدق الموجود على الممكن والا كان متحدا معه ولم يكن في غير ذلك
الممكن متحدا مع الواجب فلزم انفكاك اللازم عن الملزوم وهو محال وعلى
الثاني كان مثلا كادمحه على الشيء فان اتصاف الشيء بالوصف المفارق
يحتاج الى علة ح انما فان جميع العلل معلتة لا يجوز ان يكون امرا مغايرا للذات
الواجب ح والا لزم امكان الواجب لا ذات الواجب لاستحالة ان
يصير الشيء نفسه موجودا ح ان موجد الشيء يتقدم عليه بالوجود فلو كان الواجب
موجدا لنفسه لزم تقدمه على نفسه وهو محال ح فان قيل هذا الايراد على الحكماء
الحكماء يقولون ان وجود الواجب نفس عينه فالوجود لا يزيد على حقيقة
ذاته تعالى اصلا وصدق الشيء على نفسه اذا كان واقعا لا يحتاج الى علة اصلا

فلا

فلا يتأتى الزيادة فان علته بما ذا والاشاعرة وان قالوا بزيادة الوجود على ذاته تعالى
لكنهم يقولون ان ذاته من حيث هي علة لوجوده ولا يرون ذلك محالا قلنا الموجود
عند الحكماء والمتكلمين معنى كلي مشترك بين جميع الموجودات وكلهم بديهة العقل
ولا يجوز ان يكون تمام حقيقة الواجب عند كافة الحكماء لانهم قالوا ان الواجب
تعالى متشخص بذاته لا يندرج تحت نوع اصلا وتعينه عين ذاته فلو كان مفهوم الموجود
العام تمام حقيقته كان نوعا له واحتاج الى مشخص خارج عن تمام ماهيته وزائد تعينه
عليه فيصدق مفهوم الموجود على ذاته نعم ليس صدقه على ذاته على نفسه وايضا لو كان مفهوم
الموجود تمام حقيقته نعم لم يندفع الايراد بوجه لانه ان وجب بهذا المفهوم التعين
ان يكون عين الواجب وجب ان لا ينفك عنه بهذا التعين ولا يوجد في الممكن وان
لم يلزم احتاج الى علة ويأتي الترديد والمحذور ان المذكوران ويرد على هذا التقدير
بكل نوع نسبه الى فرده فانا نقول لما ان يلزم الانسان مثلا ان يكون عين
زيد فوجب ان لا يكون عين غيره والا انفك اللازم عن الملزوم وان لم يلزم
احتاج الى علة خارجة لكن ثبوت تمام حقيقة الشيء له ضروري له لذاته لا يمكن
ان يعلل بامر خارج كما صرح به الاعلام ان الذاتي لا يعلل ولو وجه دفع وتحقيق
واما الاشاعرة فيرد عليهم ما اورد عليهم الحكماء من ان علة وجود الشيء يجب ان يتقدم
عليه بالوجود وان بداهة العقل تحكم بان الشيء ما لم يوجد اولا لا يمكن اعطاء الوجود
وافادته سواء كان وجود نفسه او وجود غيره والجواب الحق عن هذه الشبهة على ما
استنبطه ان المعدوم كما انه لا وجود له لا ذات له اصلا ولا ماهية فما يجوز
لذاته العدم يحتاج الى جاعل لذاته يكون تلك الذات اثر الماهية عنه

[illegible]

تابعة له تبعية الظل للشخص من الضروريات ان ما يكون الذات الموجودة
اثر الجعل ان تتقدم على تلك الذات بالوجود والواجب تعالى لما لم تجز لذاته المقدسة
ان تتقدم بحيث تصير اثرا لها مجعولا وتتاخر عنها لم يحتج الى جاعل لذاته اصلا
سواء قلنا ان الوجود عين ذاته او زائد عليها نعم يحتاج الى ايجاد منتزع الموجود
المطلق العام في ذاته المقدسة الى علة وهذا الايجاد لعلة في الذهن كما ذهب
اليه اكثر المتاخرين وصرح به الشريف العلامة في كتبه فيجوز ان يكون الذات
الموجودة الواجبة في الخارج علة لهذا الايجاد الذهني نعم المحال ان يكون
الذات علة لوجود نفسها بان تخرج نفسها من العدم الى الوجود ويكون حاكما على
نفسها بصيرة اياها لا مثل تلك العلية التي يكون اثرها حكما عقليا لا ذاتا
موجودة في الخارج فتامل انه من مزال الاقدام الافكار ان المراد تتم
من انه يجب ان يكون الممكن موجدا هو واجب لذاته بواسطة او لا منه صحيح لان
من جملة الممكنات الحوادث والواجب يجب ان يكون قديما اذ لو كان
حادثا لزم امكانه او الترجيح بلا مرجح والواجب القديم يمتنع ان يكون موجدا
للحادث لانه ان اجتمع في الازل جميع شرائط التاثير لزم قدم الحادث
او تخلف المعلول عن العلة التامة وان لم يجتمع يتوقف تاثيره على شرط حادث
ويتسلسل الكلام اليه فيتوقف هو ايضا على شرط حادث لانه ايضا لاحكامه
يجب ان يكون الواجب القديم موجدا له بواسطة او لا وهكذا حتى يلزم
ترتب الشرائط الحادثة الغير المتناهية وفي قولنا ان وجد تلك الشرائط بالجمع
دفعة واحدة نتوقف لحصول وصفها في زمان حدوثها دون غيره على شرط

حادث

حادث آخر فلم يكن المجموع مجموعا وان وجدت متعاقبة لزم قدم العالم ولو بالنوع
وهو محال عندكم اقول وانما يتوقف تاثير الواجب في كل حادث وايجاده اياه على
ايجاد حادث آخر ولم يجب لذاته شيء من تلك الايجادات فلم لا يجوز للواجب
ترك ايجاد الحوادث بالكلية فجاز ان لا يوجد غير موجد للحوادث اصلا ولم يمتنع هذا الا جميعا
في نفس الامر بالقياس الى قطعا لان وجوب ايجاد كل حادث انما هو بشرط ايجاد
حادث آخر والكلام في ترك الايجاد بالكلية فحصل ايجاد الواجب للحادث
من غير ان يجب له وهو محال لما مر من امتناع حصول شيء مطلقا ولو كان من الصفات
الاعتبارية الا بعد وجوبه في نفس الامر واشباع الى ارتفاع عدمه وانسداد ما به
ثم اقول نعم حل هذه الشبهة التي هي من شبه الحكماء في اثبات قدم العالم
ان يقول المورد انه ان لم يجتمع الى علة القديم في الازل جميع شرائط التاثير
يتوقف تاثيره وايجاده الحادث على شرط حادث ثم مطلق طوار ان
يتوقف تاثيره على سبق العدم على ذلك الحادث اما لامتناع الموجود الازلي
لذلك الحادث واما لامتناع ايجاد ذلك الفاعل بخصوصه اياه في الازل
ولاقتضاء الارادة والحكمة والمصلحة سبق العدم على ذلك الحادث فان
قلت اذا امتنع وجود ذلك الحادث في الازل وهو ممكن حال وجوده
لزم الانقلاب من الامتناع الى الامكان لانه لم يكن ممكنا في الازل فصار ممكنا
بعده قلت فرق بين ازلية الامكان وامكان الازلية وهذا الحادث
كان ممكنا في الازل بان يوجد في كل وقت لكن يكون وجوده مسبوقا
بالعدم ولم يمكنه الوجود الازلي على ان ما ذكر منقوض بالحوادث التي نعلم

امتناع قدمها كما مر انه اى احدهما هو بعينه لا يتناهى معين وبهذا الشرط ما لها وحدت
كذلك يعنى لذلك ممكنة وتمنع بها الوجود الازلى لان لها مبدء والقديم لا مبدء له
فان قلت انه مع توقفه على العدم السابق او سبق العدم ايضا يلزم الترجيح من
غير مرجح لانه يحدث فى زمان معين البتة ولو حدث قبل هذا الزمان بسنة او
سنتين او اقل من ذلك او اكثر ايضا كان مسبوقا بالعدم فوجوده حين وجد دون
ما قبله ترجيح بلا مرجح قلت لعل الحادث الذى يتوقف وجوده على سبق العدم
هو اول الحوادث او نفس الزمان فقبل حدوثه لا زمان ولا قبل ولا بعد وليس
فى تلك المرتبة حال ولا ماض ولا مستقبل انما تحصل هذه الامور بوجود الزمان
وبعد حدوثه وقبله كان عدم محض ولا ظرف ولا تعين فى العدم الصرف
تقدم ولا تأخر اصلا فان قلت ان لم يوجد الواجب الوجود قبل ذلك
الحادث الذى هو اول الحوادث لزم حدوث الواجب وان وجد قبله فقد
تقدم عليه اما قدرا متناهيا او غير متناه وعلى الاول انه يلزم حدوث الواجب
وهو ظ وعلى الثانى يجب ان يكون قبل الحادث زمان غير متناه بتقدم الواجب
على اول الحوادث فى ذلك الزمان فيتحقق القبليات والتقدمات الغير
المتناهية فيتحقق قبل اول الحوادث قبليات وتقدمات وهو المطلوب
قلت قبل اول الحوادث لا قدر اصلا لا متناهيا ولا غير متناه وفرض التقدر
انما هو من احكام الوهم واعتباراته والفه بالتقدمات المقدرة بالازمنة و
الدهور واعتبارها بالحركات العارضة للاجرام والتشخص كما انه لما اعتاد
بادراك المكانيات واحساس الجسمانيات يابى كل الاباء عن وجود موجود هو

مجرد عن الحيز والمقدار والشكل والجهة بكل اعتبار وان قام الادلة العقلية
عليه وكما انه لا انس له بالممكنات والابعاد والجهات يحكم بان خارج العالم
فضاء لا يتناهى ولا يقدر على ادراك انه ليس للعالم خارج اصلا وان قام البرهان
عليه وكذا الحال فيما نحن فيه ذلك انه لو لم يكن العالم موجودا اصلا وكان الموجود
هو البارى تعالى لا غير كان قديما ازليا البتة لا بانه يمتد وجوده وكان له قدر
متناه بل بعدم سبق العدم عليه فيقاس عليه نحو وجود البارى تعالى قبل العالم
ولتقدمه عليه فانه عقلك عن اتباع الوهم ومقدماته وقره باتباع
البرهان وتبعاته / ان ما ادعيتم من انه يلزم من بطلان التسلسل وجوب
الاسناد الى الواجب لكل ممكن معارض بان الحادث له علة تامة التى يمتنع
ان تتقدم عليه بالزمان لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة على ما تبين
فى موضعه فعلته التامة ايضا حادثة لها ايضا علة تامة حادثة وهكذا الى
ان يذهب تلك العلل الى غير النهاية مع وجودها دفعة واحدة وهو عين
التسلسل الذى برهنتم على امتناعه والمتم عليه ادلة اقول وجوابه منع اولا التسلسل
لجواز الانتهاء الى الواجب المشروط اى الحادث بالعدم السابق على ما
قد ذكره واعلم ثم احكم وليختم الرسالة بالحمد من وفق الاتمام فالحمد لواهب العقل
وخالق النفس حمدا لا يحوم حول درك كما تحيله العقول والصلوة على
ما خير رسله صلوة يلقاه بالقبول ما كان للشمس طلوع وافول فرغ من تسويدها
مؤلفه ازال الله الذى واهب العطايا ابو الحسن احمد رفع قدرها رابع السما نور
ليلة السبت حادى عشر ربيع الاول سنة ۹۶۳ فى بلدة سبزوار احماها الله عن الاكدار
ما تعاقب الليل والنهار كتبها السيد الاجل الاكمل
الافضل خير السادات خير البريات وجيها للسيادة
والنقابة والدين الاجل الاكرم اسلمه تذكرة لصاحبه
والله اعلم بالصواب

سلطان العلما